فلنعمل معاً لتطبيق البيان الوزاري.. الفرصة أمامنا

شكلّ العقد الأخير في لبنان تحدياً كبيراً وإن بنسب متفاوتة أمام الحكومات المتعاقبة من جهة والجمعيات والمنظمات الممثلة لحركة الإعاقة المتبنية لثقافة الدمج والتنوع من جهة أخرى. فالأثر الإيجابي الكبير لصدور القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ في مثل هذه الأيام قبل عشرة أعوام، اضمحل شيئاً فشيئاً مع مرور السنين من دون تطبيق له في أرض الواقع. ومن نافلة القول إن الحكومات المتعاقبة منذ صدور القانون لم تستصدر المراسيم التطبيقية اللازمة له، ما جعله وثيقة جميلة تضم حقوق الأشخاص المعوقين بين دفتيها.. لكنها غير مجدية.

نقف اليوم أمام استحقاق آخر، وهو توقيع لبنان على الاتفاقية الدولية، وتوقف هذه الوثيقة الأهم أمام مجلس النواب من دون المصادقة عليها وعلى البروتوكول المرفق بها، ذلك على الرغم من أن الحكومة الحالية أدرجت في صلب بيانها الوزاري العمل على التسريع في تطبيق القانون المصادقة على الاتفاقية!

إذن، ما الذي نحتاجه فعلاً لندير عجلة الحقوق؟... آن الأوان للتعاون المجدي لنتحول إلى بلد يقوم على النموذج الاجتماعي في مقاربة قضايا الإعاقة ويتجه تحت مظلة حقوق الإنسان نحو احترام هذا الإنسان، الذي يشكل ١٠ بالمئة من السكان، وفق مفهوم واضح للدمج والتنوع.

يبدو أننا نحتاج إلى الكثير، لكن هذا الكثير ليس بمستحيل أبداً.. فلقد خطونا بشكل علمي جدي لمقاربة قضايا الإعاقة في المجتمع المدني مقاربة حقوقية، وما زلنا عازمين على ذلك حتى الوصول إلى رؤية حقوقنا المشروعة مترجمة على أرض الواقع، في البيت والمدرسة والمعهد والجامعة، في المعمل والمصنع، في النقل العام والخاص، في مركز الاقتراع، وعلى أرصفة المدن والقرى وأزقتها.

قد تتعدد العناوين، لكن عنوانين أساسيين يجمعهما معا: المصادقة على الاتفاقية الدولية وتطبيقها الفوري؛ وبناء مؤشر علمي حول الإعاقة قائم على قاعدة معلومات موثقة وإتاحة هذه المعلومات للعموم.

لا يخفى أن الواقع في لبنان مرير، وما حال دون تطبيق التشريع المحلي طيلة الفترة السابقة قد تلخصه هذه الكلمات:

- عدم وجود رؤية، أو سياسة وطنية، أو إستراتيجية عامة لتطبيق القانون والوصول إلى تكافؤ الفرص في المجتمع.
- غياب المعايير الدامجة عن هيكليات هذه الوزارات، وإداراتها، ومجالسها، وقراراتها؛ وانعدام التوعية في القطاع العام تجاه قضايا الإعاقة وحقوق وحاجات الأشخاص المعوقين.
- غياب قضايا الإعاقة عن أجندة التنمية المحلية، أو عن معايير الدراسات والإحصاءات العامة أو الاجتماعية الرسمية.
- غياب التنسيق بين الوزارات المعنية بتطبيق القانون ما يضيع الفرص المتاحة أمام تطبيقه.
- غياب الاحتياجات الأساسية للأشخاص المعوقين عن الموازنة العامة، ما يجعل تطبيق القانون في حقوق العمل، التعليم، الصحة، البيئة الدامجة، والحقوق المدنية والسياسية غير متيسر.
- عدم إمكانية الوصول إلى المعلومات، وغياب الشفافية عن المعلومات التي قد تقدمها الوزارات.

هذا هو واقعنا.. فهل سنبقى هكذا؟

أم سنخطو معاً نحو المصادقة على الاتفاقية الدولية، والارتقاء بالتشريع المحلي نحوها، كي ندرج كافة بنودها في تشريعاتنا، ونعمل على التطبيق الأمثل لها، وصولاً إلى تكافؤ الفرص في المجتمع، ليكون المجتمع بحق لجميع أبنائه؟..

إن البناء على أرضية علمية صلبة للوصول إلى مؤشر علمي حول الإعاقة قائم على قاعدة معلومات موثقة، وإتاحة هذه المعلومات للعموم، يختزل الوقت نحو تحقق تكافؤ الفرص في المجتمع، ويسرع من وتيرة تطبيق التشريعات بدون أدنى شك.

نحن في المجتمع المدني اللبناني، لنا تجاربنا المتواضعة في دراسات علمية موثقة، مسوحات ميدانية، بحوث حول إمكانية تطبيق القانون ٢٠٠٠/٢٢٠، في الحق بالعمل، البيئة الهندسية الدامجة، التنمية الدامجة والحقوق المدنية والسياسية.. وقد أثبتنا أولاً أن إجراء هذه الدراسات مقدور عليه، وثانياً أن تطبيق جزئيات القانون متاحة فيما لو توفرت الإرادة لدى المعنيين.

من جهة أخرى، هالنا النقص الكبير في المعلومات حول قضايانا، ولا يمكننا أن ندعي أنه بإمكاننا تعويض هذا النقص وحدنا؛ إنما ينبغي أن ندخل معاً مع القطاع العام، والمنظمات الدولية سواء التابعة للأمم المتحدة أو المنظمات المدنية الدولية في ورشة عمل سريعة تخرج بالحقائق العملية حول الأشخاص المعوقين، وتزيل الأوهام. نحن جاهزون، وعلى طول الخط، كما كنا دائماً للعمل على هذا الموضوع. فأين الكرة إذن؟ وفي ملعب من اليوم؟

العالم من حولنا مشغول إما بالمصادقة على الاتفاقية الدولية بشأن تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكرامتهم، وإما في تطوير التشريعات المحلية لمواكبة هذه الاتفاقية. فأين لبنان من هذا الحراك الدولي؟ نأمل أن ننتقل معاً، في هذا البلد العزيز علينا، من مقاربة قضايا الإعاقة في المناسبات الخاصة بها، إلى مرحلة خلق الحدث، وطرح هذه القضايا على المستوى الوطني بشكلها الحقوقي المطلبي المحقّ معاً. فلنعمل معاً لتطبيق البيان الوزاري.. الفرصة أمامنا مادامت النوايا جدية.

اتحاد المقعدين اللبنانيين

صورة الغلاف: علبا حاجو

افتتاحية 1

فهرس 2

ملف

عشر سنوات في انتظار تطبيق القانون 3

جولة الاتحاد على الوزارات 8

قانون

البيان الوزاري والمجتمع المدني 11

تحقيق

الأمهات المعوقات.. إنجاز وتحد 13

حرفة وموهبة

ابداعات القش 16

تعاون

بروتوكول تعاون مع المنظمة الدولية 17

قضايا

اقتصاد الريف والأزمات 19

تنمية 20

نشاطات ومشاركات 22

إصدارات 27

ندوة 28

تقرير 29

قرأت لكم 30

صوتنا 31

لا يعرض حاليا 32

سياحة 33

أفلام مختلفة 34

كلمة أخيرة 36

واو

ليست حرفاً للعطف وحسب

العدد التاسع عشر - ت ١/ نوفمبر ٢٠٠٩

نشرة دورية تصدر عن اتحاد المقعدين اللبنانيين

إشراف : حسين أيوب
: عبير جابر

مدير التحرير : عماد الدين رائف

تصميم وإخراج : فؤاد المقداد

تم طباعة هذا العدد بدعم من:

العنوان
بيروت - وطى المصيطبة
تجاه السفارة الروسية
بناية الرفاعي
الطابق الأول
هاتف : ٦-٠١/٣٠٧٣٦٥
فاكس : ٠١/٣٠٧٣٦٥
ص.ب: ١٥/٥٤٧٣ بيروت - لبنان
www.lphu.org
E-mail: waw@lphu.com

فروع إتحاد المقعدين اللبنانيين:
بيروت، النبطية، برالياس، بعلبك
مشغرة، صور ، جبيل، صيدا، طرابلس

مراجعة شاملة للمجتمع المدني في مواجهة التهميش والإقصاء

عشر سنوات في انتظار تطبيق القانون ٢٠٠٠/٢٢٠

تتلخص الأسباب الرئيسية أمام تجاهل الحكومات المتعاقبة لتطبيق القانون ٢٠٠٠/٢٢٠، وعدم استصدار المراسيم التطبيقية له، بـ "عدم وجود رؤية، أو سياسة وطنية، أو إستراتيجية عامة لتطبيقه وصولاً إلى تكافؤ الفرص في المجتمع، وقد يكون ذلك نابعاً من غياب المعايير الدامجة عن هيكليات هذه الوزارات، وإداراتها، ومجالسها، وقراراتها؛ وانعدام التوعية في القطاع العام تجاه قضايا الإعاقة وحقوق وحاجات الأشخاص المعوقين، وغياب قضايا الإعاقة عن أجندة التنمية المحلية، أو عن معايير الدراسات والإحصاءات العامة أو الاجتماعية الرسمية. أضف إلى ذلك، غياب التنسيق بين الوزارات المعنية بتطبيق القانون ما يضيع الفرص المتاحة أمام تطبيقه، وغياب الاحتياجات الأساسية للأشخاص المعوقين عن الموازنة العامة، ما يجعل تطبيق القانون في حقوق العمل، التعليم، الصحة، البيئة الدامجة، والحقوق المدنية والسياسية غير متيسر، وعدم إمكانية الوصول إلى المعلومات، وغياب الشفافية عن المعلومات التي تقدمها الوزارات".

يجمع ناشطون في حركة الإعاقة في لبنان على هذه الأسباب، ويجتمعون بعد عشر سنوات من المطالبة المكثفة في حركتهم النضالية الرائدة التي قدمت نموذجاً على مستوى الدول العربية للإضاءة على الثغرات الأساسية، مقترحين جملة من الحلول ضمن الإمكانيات المتاحة للحكومة التوافقية، التي يفترض أن يمتد عمرها لأربع سنوات على أقل تقدير. كما يلخصون الواقع والتوصيات لرفعها إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بمناسبة انعقاد الدورة التاسعة من المراجعة الدورية الشاملة، هذا العام.

في الوقت نفسه، تتهاون الدولة في التصديق على الاتفاقية الدولية بشأن تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكرامتهم، وفي مسار الارتقاء بالتشريعات المحلية لتهيئة الأرضية الملائمة لتطبيقها. يعيش الأشخاص المعوقون، الذين يمثلون ١٠ بالمئة من السكان في لبنان، أي ما يقارب ٤٠٠ ألف مواطن، حالة من التهميش والإقصاء محرومين من حقوقهم الأساسية؛ ويفصل هذا التقديم لحقوق: العمل، التعليم، الصحة، عدم التمييز في قضيتي التجهيز الهندسي والحقوق السياسية، وحقوق الأشخاص المعوقين من اللاجئين الفلسطينيين.

العمل والتأمين

ينص القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ الخاص بحقوق الأشخاص المعوقين على إلزامية توظيفهم بنسبة مقتطعة – كوتا ٣ بالمئة في الوظائف الرسمية والخاصة، ويرافق هذه النسبة حوافز لأرباب العمل كالإعفاءات الضريبية، كما يغرم من لا يلتزم، إلا أن القطاع العام لم يلتزم بالتوظيف، أما القطاع الخاص فالتزم بنسب ضئيلة عبر مبادرات مدنية، فيما تبلغ نسبة بطالة الأشخاص المعوقين ٨٣ بالمئة.

يعرض حسن مروّه، رئيس اتحاد المقعدين اللبنانيين، لواقع الأشخاص المعوقين والعمل، يقول: "لا يوجد عملياً تجهيز هندسي دامج، ما يحرم معظم الأشخاص المعوقين من الخروج من منازلهم باستقلالية، ويكلف من يرغب بالعمل أعباء مالية إضافية، كما لا تتوفر وسائل نقل عامة مجهزة رغم تأكيد القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ على تجهيز ١٥ بالمئة منها؛ ونتيجته حرمان معظم القادرين على العمل من الأشخاص المعوقين من الوصول إلى أماكن العمل، وتحميل من يعمل منهم أكلافاً مادية كبيرة". ولو فرضنا أن الشخص المعوق استطاع تخطي هاتين العقبتين فما الذي سيفعله مع "غياب التجهيز والتكييف المنهجي في المؤسسات التعليمية، وكذلك التأهيل والتدريب المهنيين للأشخاص المعوقين في المؤسسات التعليمية المهنية والتقنية للإعاقات الأربع، ما يحرم معظم الأشخاص المعوقين من التعليم الأساسي، والجامعي، وبالتالي من فرصة فعلية لعمل لائق؛

حقوقنا.. كيف نصل إليها؟

حقنا في العمل

إدراج المعايير الدامجة في هيكليات الوزارات المعنية، وفي صلب أنظمة العمل والضمان الاجتماعي ونظام التأمين وقوانينه، بالإضافة إلى وضع خطة واستراتيجية وطنية لخلق وتوفير فرص عمل تتلاءم وحاجات الأشخاص المعوقين.

تطبيق القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ بما يتعلق بالبيئة الدامجة في المؤسسات التربوية والتعليمية وأماكن العمل والأماكن العامة، وتجهيز النقل العام.

تطبيق الكوتا ٣ بالمئة، ووضع خطة حكومية لمراقبة تطبيقها في القطاعين العام والخاص، وتغريم غير الملتزمين.

مراجعة وتطوير سياسات التعاقد بين وزارة الشؤون الاجتماعية والجمعيات والمؤسسات بما يتلاءم مع تطور سوق العمل وحاجاته وتعزيز فرص الدمج.

القيام بإحصاءات ومسوحات ودراسات علمية جدية، وفق المعايير الدولية، حول الأشخاص المعوقين وسوق العمل؛ وأن يتم إدراج معايير الإعاقة في كافة الدراسات الأخرى المنتجة.

إقامة شبكة تعاون وتنسيق بين الوزارات المعنية وجمعيات الأشخاص المعوقين الملتزمة سياسة الدمج، لتبادل المعلومات والاستشارات والمهارات.

أو عمل مهني مستقل، وكذلك عدم تمكين وتأهيل وتدريب الجهاز البشري للمؤسسات المعنية بتأمين وظائف للأشخاص المعوقين في القطاعين العام والخاص، ما أدى إلى إخفاق هذه المؤسسات في تأمين هذه الوظائف وملاءمتها مع قدرات واحتياجات الأشخاص المعوقين"، وفق مروّه.

تتحدث فاديا فرح، مدير عام الجمعية اللبنانية للمناصرة الذاتية، حول صعوبات كبيرة تعترض الشخص المعوق في الحصول على التأمين، و"اضطراره مع رب عمله إلى إخفاء الإعاقة والتحايل للحصول على التأمين في حالات نادرة، بالإضافة إلى غياب أي خطة إستراتيجية لتجهيز المؤسسات التعليمية والتدريبية وأماكن العمل الخاصة أو العامة، ما يؤسس لجيل آخر من الأشخاص المعوقين العاطلين من العمل، بالإضافة إلى غياب المسوحات والدراسات الرسمية عن قضايا الإعاقة".

في المدرسة والجامعة

"تقتصر مداخلات الدولة على مبادرات مجتزأة لا تتعدى كونها مشاريع محدودة مرهونة بالتمويل الخارجي، في غياب سياسة وطنية وإستراتيجية واضحة للدمج التربوي، على الرغم من أن القانون ضمن في قسمه السابع، حق الشخص المعوق بالتعليم والفرص المتكافئة وعدم اعتبار الإعاقة عائقاً يحول دون الحصول على هذه الخدمة، في المقابل نجد نسبة ضئيلة جداً من المدارس الرسمية أو الخاصة تطبق هذا القانون، إن على صعيد البيئة المكانية، أو المنهاج أو تأمين الكادر التعليمي الذي يجيد التعامل مع المتعلمين المعوقين في الصفوف النظامية"، وفق سيلفانا اللقيس، مدير عام البرامج في اتحاد المقعدين اللبنانيين.

يعيد عامر مكارم، مدير عام جمعية الشبيبة للمكفوفين، عدم التطبيق إلى "غياب الإحصاءات والدراسات الجدية المتعلقة

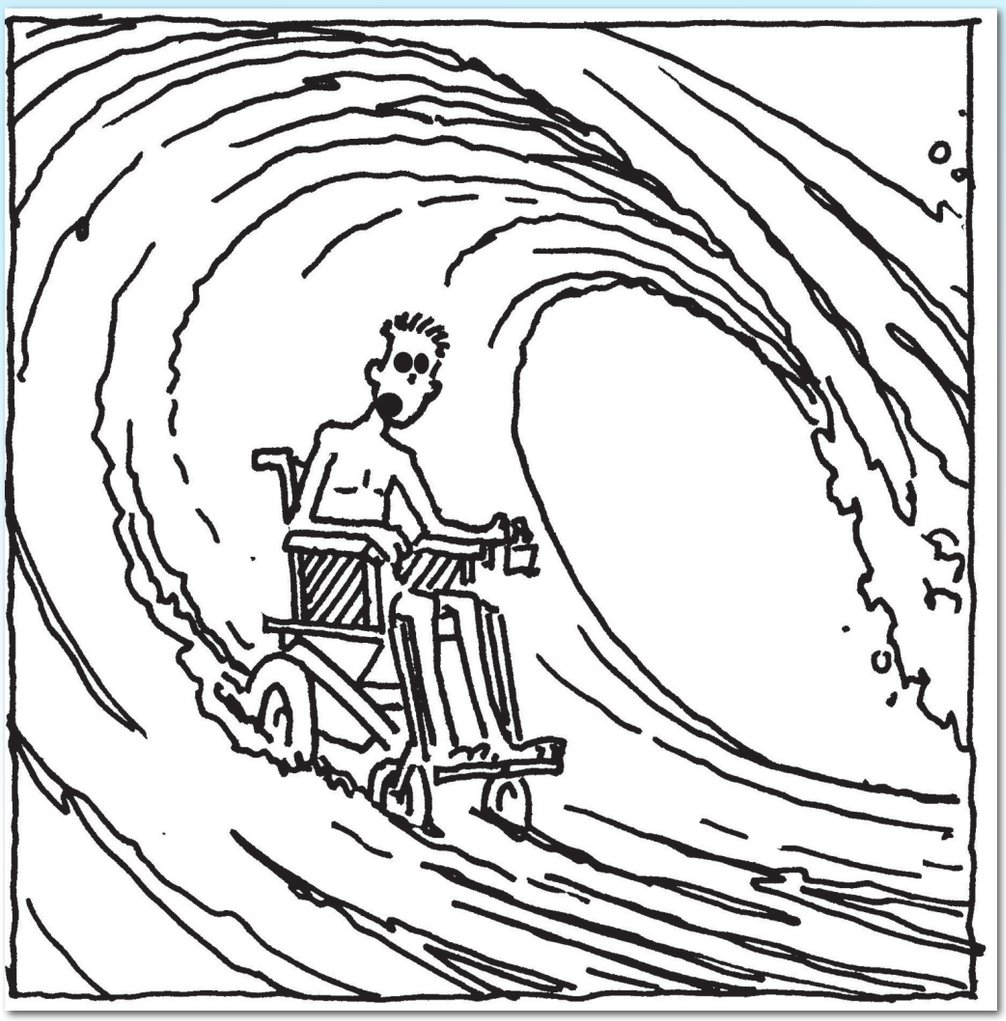

حقنا في التربية

إدراج المعايير الدامجة في هيكليات الوزارات المعنية وكافة إداراتها ومؤسساتها.

التوعية الشاملة تجاه حقوق الأشخاص المعوقين وحاجات المتعلمين المعوقين وكيفية التعامل معهم.

القيام بإحصاءات شاملة، ودراسات علمية حول كافة ما يتعلق بتوزع الأشخاص المعوقين وإعاقاتهم واحتياجاتهم، والخدمات التعليمية المتطورة وكيفية مواكبتها محلياً.

تجهيز كافة المؤسسات التعليمية لكافة المراحل والاختصاصات بما يضمن سهولة واستقلالية استعمالها من قبل الأشخاص المعوقين سواء أكانوا متعلمين فيها أو معلمين، أو عمالاً.

تكييف المنهاج الرسمي بما يتلاءم واحتياجات الأشخاص المعوقين بصرياً، سمعياً، أو ذهنياً؛ أو متعددي العوق.

تدريب الجسم التعليمي، والعاملين في المؤسسات التعليمية العامة والخاصة على التعامل مع احتياجات الأشخاص المعوقين.

الانتقال جذرياً وفق سياسة وطنية واضحة، ممنهجة، ذات أجندة زمنية، من سياسة العزل السائدة، إلى التوازي مع الاتفاقية الدولية، نحو الدمج التربوي.

بالأشخاص المعوقين، تكاثفهم، إعاقاتهم، المدارس المحيطة بهم، وتوزع الحاجات وفق الإعاقات، وندرة التجهيز الهندسي الملائم في المدارس الرسمية والخاصة على حد سواء، وانعدام البيئة الدامجة الملائمة للأشخاص المعوقين بصرياً، سمعياً وذهنياً؛ وعدم وجود تكييفات للمنهاج تتلاءم واحتياجات المتعلمين ما يحرم معظم هؤلاء الأشخاص من التعليم النظامي ويوجههم إلى المؤسسات العازلة، إلا في حالات نادرة تكلف أولياء أمورهم مبالغ طائلة في مؤسسات تعليمية تتبنى سياسة الدمج وفق رؤيتها".

فيما تتناول ردينة العقاد، مدير عام جمعية أولياء الصم في لبنان، ندرة "تدريب الجسم التعليمي، والعاملين في المؤسسات التعليمية العامة والخاصة على التعامل مع احتياجات الأشخاص المعوقين، ما يجعل المدرسين والإداريين والعاملين في المؤسسات التعليمية غير معنيين بالمتعلم المعوق واحتياجاته، بالإضافة إلى الصعوبة الكبيرة في التعامل مع التلاميذ الصم، فيمنح مثلاً، التلميذ المغترب إعفاء من بعض المواد في الامتحان الرسمي، فيما يضطر التلميذ الأصم إلى الإلمام بلغتين إلى جانب اللغة المؤشرة التي يفترض أن تكون لغته، لماذا لا يتساويان، مع أنه كان في غربة الصمم كذلك؟!".

ويبقى الهاجس الأساسي حصول المؤسسات العازلة على مخصصات مالية كبيرة من الحكومة تسهم في تكريس سياسة الإقصاء، في غياب سياسة وطنية تعمل على تحويل كافة المدارس النظامية إلى مدارس دامجة؛ و"يحرم ذلك أولياء الأطفال المعوقين من حقهم في اختيار نوع التعليم الذي يفضلونه لأطفالهم، وبالتالي رفض عدد منهم إرسال أطفالهم إلى مؤسسات عازلة بعيدة عن مساكنهم"، وفق فرح.

على باب المستشفى

"بطاقة المعوق الشخصية التي يفترض بها أن تكون كافية في جميع المعاملات، ما تزال

حقنا في الصحة

إدراج المعايير الدامجة في هيكليات الوزارات المعنية، وبنيتها، وإداراتها ومشاريعها، وقراراتها.

استصدار المراسيم التطبيقية اللازمة ذات الآليات الواضحة، التي تخول الأشخاص المعوقين، من الحصول على خدمات العمليات الجراحية والتطبيب.

توفير كافة علاجات التأهيل في كافة المراكز المتعاقدة مع الوزارة على كافة الأراضي اللبنانية.

إجراء مسح طبي شامل، وفق التعريف الدولي، للأشخاص المعوقين وإعاقاتهم واحتياجاتهم.

إلزام المستشفيات العامة والخاصة والمراكز الصحية بإدراج المعايير الدامجة، سواء على صعيد التجهيز الهندسي والآلي أو على صعيد أنظمة التواصل.

توعية وتدريب الجسم الطبي والعاملين في المستشفيات في جميع أقسامها تجاه حاجات الأشخاص المعوقين وكيفية التعامل معهم في كافة الظروف.

تفعيل عمل لجنة "الصحة والتأهيل والدعم"، وإنشاء لجان فرعية لها تلتزم تطبيق القانون ٢٢٠/٢٠٠٠ القسم الثالث بكافة مواده ومندرجاته.

ديكوراً إضافياً في جيب الشخص المعوق"، والذين حصلوا على هذه البطاقة لا تتعدى نسبتهم ٢٠ بالمئة من مجمل الأشخاص المعوقين. "ما نتيجته فقدان القيمة القانونية للبطاقة، وعدم سعي غالبية الأشخاص المعوقين لاستصدارها"، كما يقول فادي الصايغ، مدير فرع بيروت في الاتحاد. فيما "ضمن القانون حق الشخص المعوق بالطبابة والاستشفاء وإعادة التأهيل على نفقة الدولة، واتبع بتعاميم من وزارة الصحة العامة، إلا أن واقع حصول الأشخاص المعوقين على الخدمات الصحية يبقى مزرياً، رغم الكلفة العالية على الصحة في لبنان فإن معايير التغطية متدنية"، وفق فادي الحلبي، مدير الجمعية المسكونية لمناصرة حقوق الأشخاص المعوقين، و"يخضع الحصول على الخدمة للاستنسابية والواسطة وعدم تغطيتها من قبل الوزارة بنسب كبيرة، والتمييز الواضح في التعامل مع الشخص المعوق أثناء إجرائه للمعاملات المطلوبة؛ ما نتيجته عدم وصول نسبة كبيرة من الأشخاص المعوقين من حاملي البطاقة إلى هذه الخدمات إلا بعد دفعهم مبالغ طائلة". وتضيف فرح: "لا يتوفر العلاج التأهيلي، الفيزيائي، أو الانشغالي، وغيره، لمن يحتاجه إلا بنسب متدنية، ما يحرم كثيرين من التأهيل والعلاج إلا من يملك ثمن ذلك. أما إلزامية المكوث في المؤسسة أثناء تلقي العلاج تكرس العزل وتعطل حياة الشخص المعوق، وتصعب الحصول على هذه الخدمة". أمام هذا الواقع، "تتساهل الدولة مع المستشفيات في معايير الوقاية بشكل واضح، وخاصة من حيث إدراج المعايير الدامجة فيها؛ فتختفي البيئة المثالية الملائمة للحصول على الخدمات الصحية داخلها، ولا وجود لأي أثر للتوعية المتعلقة بالخدمات، أو بتأهيل الكادر الطبي تجاه الحاجات، ويفتقد الجسم الطبي لفنون التعامل مع الحاجات المختلفة، ما قد يتسبب بإعاقات مستجدة، أو تعدد العوق، ناهيك عن الأذى المعنوي والنفسي والإساءة الإنسانية اللاحقة بالشخص المعوق داخل المستشفى"، كما تضيف فرح. أما عن لجنة "الصحة والتأهيل والدعم، التي تشكلت بموجب القانون، فإنها لم تفعل ولم تجتمع ولو لمرة واحدة؛ ما يؤشر إلى عدم وجود نوايا جدية لدى الوزارات المعنية لتطبيق القانون"، كما تقول الناشطة الاجتماعية سمية بوحسن، التي أعدت دراسة حول القانون وتطبيقه.

مشكلة المشاكل

يحرم معظم الأشخاص المعوقين من الخروج من عتبة المنزل، ليكون التجهيز الهندسي مشكلة المشاكل، فيما ألزم القانون المؤسسات العامة والخاصة بالتجهيز الهندسي اللازم بما يضمن استقلالية حركة ووصولهم، وأظهرت دراسات مدنية إمكانية التجهيز بكلفة متدنية، ذلك بعدما ضيعت الدولة فرصتها في تجهيز ما دمرته حرب تموز ٢٠٠٦ بشكل دامج يحترم حقوق الإنسان"، كما يقول بشار عبد الصمد، مسؤول الوحدة الفنية في الاتحاد، ويعيد ذلك إلى "تضارب صلاحيات الوزارات والإدارات الرسمية المعنية بالتجهيز الهندسي، ما يعيق أي حركة جدية إلى تطبيق القانون، وغياب أبواب التجهيز الهندسي عن الموازنة العامة للمباني والأماكن العامة والخاصة ذات الاستخدام العام، ما يحرم الإدارات المحلية في المناطق من السيولة اللازمة للتجهيز، ويبقيه محصوراً في مبادرات فردية أو مدنية، بالإضافة إلى استحالة الوصول واستخدام المعلومات المتعلقة بالبيئة الدامجة من قبل الأشخاص المعوقين، وجمعياتهم الملتزمة سياسية الدمج، وإلى غالبية الأماكن والوظائف والأدوار الاجتماعية المنتجة بشكل مستقل، ما يكرس سياسة العزل والإقصاء".

صوتي.. "حقي"

بلغ عدد أقلام الاقتراع في انتخابات العام الماضي ٤٦٦٧ قلماً، يمثل ٦٣ بالمئة منها مدارس. ٨ بالمئة من مراكز الاقتراع غير مجهز بالكامل، صفر بالمئة مجهز بالكامل، والنسب الأخرى موزعة بين قلم متضمن لمواصفة واحدة إلى خمس مواصفات من التجهيز الهندسي، وفق المسح الميداني الشامل الذي قام به الاتحاد

حقنا في البيئة الدامجة

استصدار كافة المراسيم التطبيقية للقانون ٢٠٠٠/٢٢٠، المتعلقة بالبيئة الدامجة وحق الوصول؛ وتحضير الآليات التطبيقية المهدة لإنتاج القوانين الدامجة والمتماشية مع روحية الاتفاقية الدولية.

إدخال تعديلات أساسية على مسودة المرسوم التطبيقي المتعلق بالبيئة المبنية الدامجة، بما لا يستثني أياً من الإعاقات ويجعل البيئة مجهزة للجميع.

اعتماد بنود واضحة في الموازنة العامة، ومن ضمن كافة الوزارات لأبواب التجهيز الهندسي، وتكنولوجيا المعلومات المساعدة التي يحتاجها الأشخاص المعوقون بصريا، سمعيا وذهنياً.

استحداث هيئة تنسيقية وتنفيذية، تكون مرتبطة برئاسة مجلس الوزراء، تكون مختصة بالبيئة الدامجة، ومعنية بقضايا الإعاقة.

حقوقنا المدنية والسياسية

العمل على إلزام الوزارات المعنية (الأشغال العامة، الداخلية والبلديات، التربية، الشؤون الاجتماعية) بتجهيز كافة مراكز وأقلام الاقتراع وفق المعايير الدامجة، بناء على الدراسات العملية المقدمة لها، وفق المعايير الدامجة الدنيا المنصوص عليها في القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ القسم الرابع.

العمل على تطوير المعايير الدامجة لتشمل الإعاقة البصرية، السمعية والذهنية، مع كل ما يقتضيه تطبيق ذلك.

العمل على تعديل المادة القانونية ٩٢ من قانون الانتخابات النيابية ٢٠٠٨/٢٥، التي تحصر النظرة إلى الأشخاص المعوقين كناخبين، لتشملهم ترشحاً واقتراعاً وإمكانية كونهم في هيئة القلم ومندوبي المرشحين؛ مع كل ما يقتضيه ذلك.

المقعدين اللبنانيين. فيما "ترسَّخ في لبنان مفهوم حق الأشخاص المعوقين بالترشح والاقتراع تشريعاً بموجب القانون ٢٠٠٠/٢٢٠، مشروع لجنة بطرس ٢٠٠٧، قانون الانتخابات ٢٠٠٨/٢٥، مرسوم تطبيقي ٢٢١٤/ ٢٠٠٩، ومشروع قانون الوزير بارود ٢٠١٠. وإصدار وزارة الداخلية والبلديات لتسعة تعاميم ملزمة للمحافظين، رؤساء البلديات، للحض على تطبيق القانون تسهيلا لعملية اقتراعهم، وتعميماً محفزاً للبلدية التي تقدم أفضل تسهيلات لهذه العملية. إلا أن الأشخاص المعوقين ما يزالون يتعرضون للتهميش في العملية الانتخابية عملياً، وتتعرض حقوقهم لانتهاكات بالجملة"، كما تقول اللقيس، ويعود تحقق ذلك تشريعاً إلى جهود كبيرة لحملة "حقي" – الحملة الوطنية نحو إقرار الحقوق السياسية للأشخاص المعوقين في لبنان، والناجمة عن تحالف اتحاد المقعدين اللبنانيين وجمعية الشبيبة للمكفوفين منذ العام ٢٠٠٥.

يقول جهاد إسماعيل، منسق حملة "حقي" في الانتخابات النيابية العام الماضي: "لا يتوفر إحصاء شامل للناخبين المعوقين، ما يجعل نقاط كثافتهم يوم الاقتراع غير معروفة لدى الوزارة التي لم تتمكن من تجهيز مراكز وأقلام الاقتراع، رغم توفر إمكانية الاطلاع على وضع كل مركز على حدة وفق نتائج المسح الميداني الشامل لها". كذلك، لم تعتمد الوزارة الأماكن المفتوحة، وساحات الملاعب، والطوابق الأرضية كمراكز اقتراع، بل كانت في معظم الأماكن أعلى من المستوى الأرضي مع وجود درج، أو على الطابق الأول أو الثاني، ما حرم كثيرين من الأشخاص المعوقين من الاقتراع". بالإضافة إلى صعوبات تقنية، حيث لم تعتمد "بطاقة الاقتراع الموحدة، وطريقة برايل، وتوضيحات متعلقة بالأشخاص المعوقين ذهنياً، أو إشارات توضيحية للأشخاص الصم داخل مركز أو قلم الاقتراع. كما لاحظنا أن معظم البلديات لم تلتزم بالتعاميم الموجهة من قبل وزارة الداخلية لها في تجهيز ما يمكن تجهيزه وفق المعايير الدامجة، ولم توفر متطوعين لمساعدة الناخبين المعوقين في كثير منها".

في المخيمات

يحرم اللاجئون الفلسطينيون في لبنان من حق التملك خارج المخيمات، فيما يعيشون ظروفاً مزرية داخلها ينعدم فيها التجهيز الهندسي. فكيف يعيش الأشخاص المعوقون منهم؟

"يعيش معظم اللاجئين الفلسطينيين المعوقين، المقدر عددهم بـ ٤٢٠٠ شخصاً، في لبنان، ظروفاً معيشية اقتصادية صعبة، محرومين من معظم الحقوق، بموجب قرارات وزارية وقوانين صارمة فيما يتعلق بالعمل، تحرمهم من معظم الوظائف، ومن الحصول على فرص مما يزيد عبء الإعاقة، فيما لا يسري عليهم القانون ٢٠٠٠/٢٢٠، حتى لو طبّق. ويعتمدون بشكل رئيسي في تأمين احتياجاتهم على تقديمات هيئة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين – "أونروا"، وهيئات دولية أخرى. كما تنشط الحركة الحقوقية للأشخاص المعوقين الفلسطينيين، رغم غياب المرجعيات السياسية والاجتماعية التي يجب أن توجه إليهم عمليات المناداة والمناصرة"، كما يقول قاسم الصباح، مدير عام هيئة الإعاقة الفلسطينية.

يلخص الصباح للصعوبات في التعليم: "ينحصر حق اللاجئين الفلسطينيين المعوقين من الحصول على التعليم الأساسي الرسمي في الاعتماد على مدارس الأونروا باعتبارهم أجانب، وهي لا تتمكن من تطبيق الدمج التربوي لا من حيث المنهاج، أو تعامل الجسم التعليمي مع الاحتياجات، أو البيئة المكانية، مع ملاحظة أن هذه المدارس مستأجرة، ومعظمها لم يبنَ كمدرسة". كذلك الأمر في الصحة والتأهيل حيث "يتم حرمانهم من الإفادة من الخدمات الصحية الرسمية المناسبة باعتبارهم أجانب، ويحصلون على ما تقدمه الأونروا وبعض الجمعيات الأهلية، وهي خدمات ضعيفة ومبعثرة وغير مستدامة. كذلك فإن برامج الوقاية والتأهيل لا تملك الموارد المناسبة للاستمرارية، والعمل على مستوى التنمية الشاملة، لأسباب تتعلق بالوضع القانوني المعقد، ويطغى على هذه البرامج طابع العمل الإغاثي المؤقت".

حقوق اللاجئين الفلسطينيين

منع وحظر جميع أشكال التمييز تجاه اللاجئين الفلسطينيين المعوقين، وضمان تمتعهم بفرص متكافئة للمشاركة في حياة اجتماعية اقتصادية كريمة؛ مع ضمان سريان القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ عليهم.

عدم اعتبار اللاجئين الفلسطينيين كأجانب في المؤسسات التربوية والتعليمية الرسمية اللبنانية، ومعاملتهم بالمثل على قدم المساواة مع المتعلمين والمتدربين اللبنانيين في تلك المؤسسات.

السماح للاجئين الفلسطينيين المعوقين الإفادة من كافة التقديمات والخدمات الصحية وخدمات التأهيل، المتوفرة في المؤسسات الصحية الرسمية، التي يفيد منها الأشخاص المعوقون اللبنانيون.

إلغاء القرارات غير العادلة بحق اللاجئين الفلسطينيين المعوقين المتعلقة بحرمانهم من عدد كبير من الوظائف، والسماح لهم بالعمل على قدم المساواة مع الأشخاص المعوقين اللبنانيين.

المبادرة فوراً إلى إعادة إعمار مخيم نهر البارد دامجاً وفق معايير تحترم حاجات الأشخاص المعوقين، ووفق الدراسات الهندسية المدنية الدامجة التي برهنت على إمكانية ذلك.

إنشاء هيئة عليا تضم ممثلين عن الحكومة اللبنانية، السلطة الفلسطينية، والأونروا؛ تعمل على إدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين المعوقين في لبنان، وتأمين حقوقهم.

اتحاد المقعدين اللبنانيين في جولة على الوزراء.. تطبيقاً لبيانهم الوزاري

جاء البيان الوزاري لحكومة الوفاق الوطني متوجاً لعشر سنوات على صدور القانون ٢٠٠٠/٢٢٠، والذي لم يقدر لمراسيمه التطبيقية أن ترى النور، ما لم يضمن أي تطبيقات عملية له. قد يعود ذلك إلى الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية المعقدة التي مرت بها البلاد من جهة، وإلى جدول أولويات الحكومات المتعاقبة في عقد من الزمن. عقدٌ راكم فيه اتحاد المقعدين اللبنانيين خبرات وإمكانيات ترجمها في برامج وحملات أكدت على رؤيته لمجتمع مبني على الحقوق لإيصال رسالته المتضمنة تمتع هذه الفئة بحقوقها الكاملة في كافة مجالات الحياة، حيث حدد الاتحاد مجموعة الأهداف الاستراتيجية ضمن نطاق عمل كل وزارة انطلاقاً من نص القانون، وجال على الوزراء.. تطبيقاً لبيانهم الوزاري.

أوحت الظروف التوافقية التي ولدت فيها الحكومة الحالية باستمرارية عملها وقدرتها على استيفاء مدة عهدها لأربع سنوات على أقل تقدير، ما يشجع على ضم جهود المجتمع المدني إلى العناوين التنموية التي تضمنها بيانها الوزاري، الذي نالت بموجبه ثقة مجلس النواب، لاسيما البند الرابع والعشرين منه، والذي تناول التسريع بتطبيق التشريعات المحلية المتعلقة بحقوق الأشخاص المعوقين عبر استصدار المراسيم التطبيقية المتعلقة بها من جهة، والتصديق على الاتفاقية الدولية بشأن تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكرامتهم من جهة أخرى. فما الذي أنتجته جولة وفود اتحاد المقعدين اللبنانيين على الوزراء؟ ما هي أهداف هذه الزيارات؟ وملاحظات الاتحاد عليها؟

وفد الاتحاد عند وزير العمل بطرس حرب

البيان الوزاري

نص البيان الوزاري لحكومة الوفاق الوطني في فقرته الرابعة والعشرين على التالي: "ستعمل الحكومة على انضمام لبنان إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والبروتوكول التابع لها، وتشدد على ضرورة الاحترام الكامل لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المنصوص عنها في القوانين اللبنانية، لاسيما القانون ٢٠٠٠/٢٢٠، بعد إنجاز سريع لمراسيمه التطبيقية".

الاتفاقية الدولية

دخلت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حيّز التنفيذ في ٣ أيار/ مايو ٢٠٠٨ بعد أن تم التوقيع عليها من ٢٠ دولة. وكانت الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري قد اعتمدت في كانون الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦. وهي أول معاهدة شاملة لحقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين وأول اتفاقية لحقوق الإنسان يُفتح باب توقيعها لمنظمات تكامل إقليمي. ووقع لبنان على الاتفاقية، ثم أحالتها الحكومة اللبنانية إلى المجلس النيابي، لكنه لما يصدق عليها حتى الآن.

تتكون الاتفاقية الدولية الشاملة والمتكاملة لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص المعوقين وكرامتهم، من ديباجة مؤلفة من ١٨ فقرة و٤٣ مادة موزعة على أربعة أجزاء.

الجزء الأول: يتناول الغرض والمبادئ العامة والتدابير العامة للتنفيذ، ويشتمل على ٩ مواد.

الجزء الثاني: يتناول تفصيل الحقوق الأساسية للأشخاص المعوقين، من الحقوق المدنية والسياسية إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وغيرها ويشتمل على ٢١ مادة.

الجزء الثالث: يختص بإجراءات الرصد والمتابعة والتقييم والتعاون الدولي، ويشتمل على ٤ مواد.

الجزء الرابع: يتناول إجراءات التوقيع والتصديق والإيداع وغيرها من مواد إجرائية تخص الاتفاقية، ويشتمل على ٩ مواد.

وفد الاتحاد مع وزيري التربية والإعلام

الأهداف

يقول حسن مروّه، رئيس الاتحاد: "للزيارات إلى الوزراء جملة من الأهداف الاستراتيجية، تماشياً مع تجنيد الاتحاد لطاقاته وخبراته عند كل منعطف تمر به البلاد، ونأمل أن نتوصل إلى اتفاقات مع كل وزارة للعمل وفق استراتيجية عامة تضمن الإسراع في تطبيق القانون وإقرار الاتفاقية الدولية، فهدفنا العام واضح، وهو خلق استراتيجية تعاون مع القطاع العام لتطبيق التشريعات".

لكن ما هي سلة الأهداف الاستراتيجية؟ تطلعنا سيلفانا اللقيس، مدير عام البرامج عليها، تقول: "يقع في أعلى سلم هذه الأهداف التصديق على الاتفاقية الدولية، ما سيشكل أثراً إيجابياً على تكييف السياسات الإنمائية المتبعة حالياً لتتماشى مع نصوص وروحية هذه الاتفاقية". أما عن التشريعات المحلية، فتضيف اللقيس: "إن للإسراع في استصدار المراسيم التطبيقية للقانون ٢٢٠/٢٠٠٠ أهمية قصوى في هذه المرحلة، لاسيما العمل على إنتاج سياسات وبرامج دامجة تتيح لجميع شرائح المجتمع المشاركة والتمتع بنتائجها، بغض النظر عن الاختلاف في الإمكانيات والحاجات، وكذلك العمل بالتوازي على بيئة هندسية خالية من العوائق تتيح المشاركة الفعلية للجميع".

يتابع الإداري في الاتحاد، جهاد إسماعيل: "تتضمن الأهداف كذلك، العمل على تمتع كل المواطنين بخدمات صحية ذات جودة عالية، العمل على ضمان مشاركة الأشخاص المعوقين في الحياة الاقتصادية، والمشاركة كذلك في الحياة السياسية باستقلالية، وإزالة التمييز الحاصل بحقهم إعلامياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً، وإعداد موازنات عامة تتضمن الحاجات التنموية للبلاد". أما في التربية والتعليم، فيضيف: "ضمان وجود مؤسسات تربوية دامجة، ومناهج مكيفة تتيح إلغاء التمييز ضد فئة واسعة من اللبنانيين، ما يشكل المعبر الأساسي نحو المشاركة الكاملة، وكذلك العمل ضمن استراتيجية قائمة على الحقوق والمشاركة، تغييراً للنمط القائم على الرعاية والعزل".

القانون ٢٢٠/٢٠٠٠

وقع رئيس الجمهورية اللبنانية السابق إميل لحود، ورئيس الحكومة الأسبق سليم الحص على القانون رقم ٢٢٠ في ٢٩ أيار/ مايو ٢٠٠٠، بعد تصديق المجلس النيابي اللبناني على مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١٨٣٤ تاريخ ٣ كانون الأول/ أكتوبر ١٩٩٩، والمتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين كما عدلته لجنة الإدارة والعدل ومجلس النواب، وبات ساري المفعول فور نشره في الجريدة الرسمية.

ويضم هذا القانون بين دفته حقوق الأشخاص المعوقين، واعتبر حينذاك من أكثر القوانين شمولية وتقدماً في المنطقة العربية، يتألف القانون ٢٢٠/٢٠٠٠ من ١٠٢ مادة قانونية مقسمة على مقدمة وعشرة أقسام:

- القسم الأول: في المصطلحات والتعريفات والتصنيف والبطاقة.
- القسم الثاني: في الهيئة الوطنية لشؤون المعوقين.
- القسم الثالث: في حق المعوق بالحصول على الخدمات الصحية وإعادة التأهيل وخدمات الدعم.
- القسم الرابع: في حق الشخص المعوق ببيئة مؤهلة.
- القسم الخامس: في حق الشخص المعوق بالتنقل والمواقف ورخص السوق.
- القسم السادس: في حق الشخص المعوق بالسكن.
- القسم السابع: في حق الشخص المعوق بالتعليم والرياضة.
- القسم الثامن: في حق الشخص المعوق بالعمل والتوظيف والتقديمات الاجتماعية.
- القسم التاسع: أحكام ضريبية.
- القسم العاشر: أحكام مختلفة.

وفد الاتحاد عند وزيري الاقتصاد والاتصالات

في النتائج

ما هي النتائج المرحلية التي لمسها الاتحاد خلال زياراته للوزراء؟ تقول اللقيس: "في البداية، يسعى الاتحاد ضمن استراتيجيته العامة القائمة على التشبيك والمشاركة إلى إشراك أوسع مروحة ممكنة في القضايا المطروحة" وصولاً إلى الأهداف. تتابع: "لقد تم الاتفاق مع الوزراء على آليات تواصل تتيح التوصل إلى آليات تعاون لمتابعة هذه القضايا، وبالتنسيق مع المالية، إلى القيام بخطوات عملية هدفها تحسين نوعية وكمية الموارد المخصصة للأعمال التنموية في كافة القطاعات، ومع وزارات أخرى إلى إعداد مراسيم تطبيقية لبعض ما ورد في القانون ٢٢٠/٢٠٠٠. أما في الحقوق السياسية، فنعمل على إنتاج معايير دامجة لعملية الاقتراع ما يحترم التنوع".

لمس الاتحاد ايجابيات في لقاءاته بالوزراء، تضيف اللقيس: "لدى معظم الوزارات استعداد للتعاون للعمل على جزء من الأهداف الاستراتيجية التي حملناها، ما قادنا إلى استنتاج أنه بغير مشاركة فعلية وحقيقية من جمعيات الأشخاص المعوقين الذين يملكون تجربتهم وخبرتهم في مجال الدمج لا تكتمل العملية التطبيقية لحقوق هذه الفئات".

لم يخل الأمر من ملاحظات تابعها د. مروان البسط: "من الملاحظ عند الوزارات، وبالرغم من دعم الوزراء للقضايا، إلا أنه تبقى الأولويات في الأجندة الرسمية لديهم. كذلك فقد لاحظنا أن بعض الوزراء غير مطلع على القانون ٢٢٠/٢٠٠٠ حتى بعد مرور عشر سنوات على صدوره. فكيف التنفيذ؟ بالإضافة إلى أن الجهاز التنفيذي لمعظم الوزارات لم يتم تأهيله لإدارة عملية تطبيق القانون ٢٢٠/٢٠٠٠".

وفد الاتحاد مع وزير الصناعة دده يان

مع الجولة

كانت وفود الاتحاد قد التقت بالوزراء في مكاتبهم. فبدأت الجولة مع وزير الإعلام طارق متري في ١٢ كانون الثاني ٢٠١٠، ثم وزير الصناعة أبراهام دده يان في اليوم نفسه، ووزير العمل بطرس حرب في ٤ شباط، ووزير الاقتصاد محمد الصفدي في ١٠ شباط، ثم وزيرة المالية ريا الحسن في ١١ شباط، وبعدها وزير الاتصالات شربل نحاس في ٣١ آذار، لتختتم الجولة مع وزير التربية والتعليم العالي حسن منيمنة. شارك في اللقاءات مع الوزراء كل من الزملاء، حسن مروّه، سيلفانا اللقيس، جهاد إسماعيل، د. مروان البسط، ضحى يحفوفي، عماد الدين رائف، بشير أيوب، ديما وهبي، ربيع فخري، أيمن مروّه، ومحمد خالد.

حول البيان الوزاري ومطالب المجتمع المدني اللبناني

المنصوري: الحكومات اللبنانية غارقة في التسويات

يتشعب الحديث مع الخبير الدستوري د. وسيم المنصوري عن البيان الوزاري وعمل الحكومة والمجتمع المدني نحو الكثير من الأمثلة في الواقع اللبناني، التي تشير بشكل واضح إلى التقصير في الإعداد وسير العمل والاتجاهات والمساءلات والضغوطات مما قد يعيدنا إلى لعبة التسويات القائمة. "واو" التقت د. منصوري للوقوف على قيمة البيان الوزاري دستورياً، ومدى إمكانية إلزام الحكومة الحالية على تطبيق بيانها.

عصام سحمراني

يعرّف المنصوري البيان الوزاري بأنّه الوثيقة التي تقدمها الحكومة إلى مجلس النواب لنيل ثقته على أساسها. فـ "الدستور اللبناني يفرض على الحكومة المؤلفة حديثا وقبل البدء بأعمالها أن تتقدم بطلب الثقة من المجلس الذي يحتاج بدوره إلى فهم طبيعة عمل ومشاريع الحكومة كي يمنحها ثقته. فالحكومة ملزمة من خلال البيان الوزاري أن تشرح للمجلس النيابي برنامجها السياسي والاقتصادي والخدماتي والاجتماعي". بالنسبة لأهمية البيان الوزاري في العمل الحكومي يقول المنصوري إنّ للوثيقة هذه أهمية قصوى تربط عمل الحكومة وتضع إطارا لمشاريعها المستقبلية. ويبيّن المنصوري أنّ نيل الحكومة للثقة يتم سريعاً بعد إنجاز البيان الوزاري الصادر عن لجنة مصغرة يشكلها رئيس الحكومة وتضم فيها التيارات الممثلة فيها؛ "فالتيارات السياسية في المجلس النيابي ترتبط بحكم الحياة الديمقراطية بتلك التيارات الممثلة في الحكومة"، كما يقول.

سحب الثقة

بالنسبة لحالات سحب الثقة من الحكومة فهي تتم باتجاهين يقول المنصوري: "الاتجاه الأول، وهو الأشهر، يتم عبر سحب الثقة من الحكومة ككل عبر محاسبة المجلس النيابي لها. فإذا خرجت عن مضمون البيان يحق لكل نائب في البرلمان أو لعدد منهم مساءلة الحكومة أولاً مما قد يؤدي إلى طرح الثقة بالحكومة، في حال امتناع النواب بجوابها. فإذا وجد المجلس النيابي أنّ الحكومة لا تلتزم ببيانها الذي على أساسه نالت الثقة يصوّت

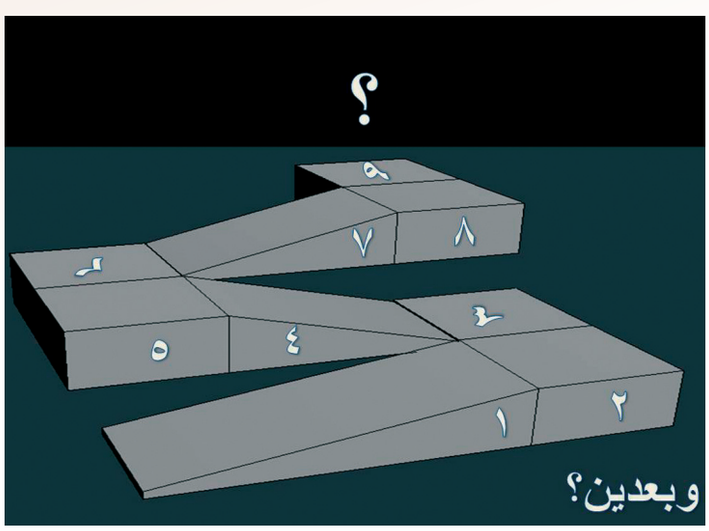

حقنا.. دستورنا

تضمنت مقدمة الدستور اللبناني، التي أضيفت إليه بموجب القانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١، أن "الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية" في الفقرة "د"، وأنه "لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك" في الفقرة "ي"، وأن لبنان هو "عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم مواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم مواثيقها والاعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء"، في الفقرة "ب". ووضعت على عاتق السلطات "الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام" في الفقرة "ز" منها. أما الفقرة "ج" فقد عرفت لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية "تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل". فيما نصت المادة ٧ من الدستور على أن "كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم".

جداريتان رسمهما متطوعو فرع بيروت في الاتحاد على حائط ملعب بيروت البلدي

المجلس ضدها فيسحب ثقته منها ويلزمها بالتالي بالاستقالة.

أما الإتجاه الثاني بحسب المنصوري فهو ما يتمّ عبر سحب الثقة الموجه ضد وزير معيّن في الحكومة فيكون بالإمكان لها إقالة الوزير بقرار منها بأغلبية الثلثين من أعضائها. وكذلك يمكن للمجلس النيابي سحب الثقة من أحد الوزراء إذا وجد أنّ عمله يتنافى مع مضمون البيان الوزاري. أو إذا وجد أجوبته على أسئلة النواب المتعلقة بوزارته غير مقبولة بالنسبة للمجلس النيابي".

المجتمع المدني

يؤكد المنصوري أنّ الحكومة تغرق خلال حياتها بالتسويات السياسية، فتساوم على بعض المشاريع الخدماتية الأساسية بهدف الحصول على التوافق الداخلي. ومن خلال هذه النافذة بالذات يمكن للمجتمع المدني الضغط عليها باستمرار حيث يمكن له أن يوضح للرأي العام خطورة الانصياع لغايات وتسويات سياسية على حساب مصالح المواطن الأساسية.

أما الإتجاهان اللذان يستطيع أن يوجه المجتمع المدني جهوده إليهما في الضغط على الحكومة يقول المنصوري إنهما: "أولا، عبر دعم المؤسسات الرقابية داخل الدولة والمطالبة الدائمة بتفعيلها؛ مؤسسات كالمجلس الدستوري والمجلس الأعلى للإعلام المرئي والمسموع. والتجربة ناجحة" - كما يؤكد المنصوري- "في فرنسا لكنها في لبنان تواجه تفريغ المؤسسة من صلاحياتها الزجرية، التي تسمح لها أن تشكل عنصرا فاعلاً في ضبط اللعبة السياسية".

وفي السياق نفسه يربط المنصوري بين ضغط المجتمع المدني على النواب من أجل تعديل القوانين المتعلقة بالمجلس الأعلى للإعلام المرئي والمسموع من أجل تفعيله وبين عدم الحاجة للجوء إلى مجلس الوزراء الذي يعتبره "مقبرة العقوبات". يضيف: "ثانيا، عبر الرقابة المباشرة على أعمال الحكومة. وهنا يجب أن يتخذ المجتمع المدني الخطوات اللازمة لتوضيح مخالفاتها للرأي العام مما يشكل ضغطا عليها. وفي هذا الاتجاه يمكن للمجتمع المدني تشجيع إنشاء جمعيات حماية المستهلك التي تتولى من خلال محامين تتعاقد معهم الإدعاء على كل مؤسسة أو شركة عامة أو خاصة تنتهك حقوق المواطن، ولو كان الانتهاك يعتبر محدوداً بالنسبة لكل مواطن على حدة". يعتبر المنصوري أن مشكلة الأشخاص المعوقين في لبنان ليست في القوانين القائمة بحد ذاتها، بل في تطبيقها ومتابعة هذا التطبيق. ومع تأكيده على أنّ الموجود من القوانين قليل جدا فهو يؤكد أنّ الموجود لا يتم تطبيقه. ويورد مثالاً على ذلك في الممرات الخاصة بالأشخاص المعوقين حركياً والتي تغلقها السيارات غالب الأحيان وتمنعهم من استخدامها دون أن تعاقب.

بدون تعليق

8 السفير الثلاثاء ٣٠ آذار ٢٠١٠ - العدد ١١٥٥٣

نحن معك

«كوتا» أصحاب الحاجات الخاصة

● هل يطبق القانون ٢٠٠/٢٢٠ المتعلق بأصحاب الحاجات الخاصة وحقوقهم، خصوصاً المادة ٧٣ منه التي تعطي «كوتا» ثلاثة في المئة لأصحاب الحاجات الخاصة في الوظائف في القطاعين العام والخاص. وهل يطبق مجلس الخدمة المدنية هذه «الكوتا»؟

ص.ع.

○ مصدر مسؤول في وزارة الشؤون الاجتماعية - مصلحة المعوقين أوضح ان هذه «الكوتا» لا يؤخذ كنص جامد. بل يعامل المتقدم لامتحانات الوظيفة بما يسهل عليه المشاركة في الامتحانات ويلبي حاجاته لينجح بالتالي بكفاءته.

عيد الأم فرصة متجددة لتمسكهن بالتحدي..

أمهات معوقات يتحدثن عن إنجازاتهن

ربيع آذار لهن، بعيده الصادر عن قلوبهن المعمد بتضحياتهن. لكل منهن تجربة خاضتها، ولكل منهن حكاية ترويها. هي يوميات إنجاز كبير يعشنه يوما بعد يوم في العمل والمنزل. هو عيد الأم، وللأم المعوّقة عيد مضاعف بجهودها المضاعفة عن الأمهات الأخريات.

عصام سحمراني

حنان هرموش وفاطمة حمود وفاطمة سلمان ووفاء بكر: أربع أمهات معوقات يحتفلن هذا العام بعيد الأم، كما كل عام، مع عائلات يتحملن فيها مسؤوليات كاملة، وأطفال يكبرون في أحضانهن، ولا يبالين كثيرا بحقوقهن رغم عدم تحقق إلا القليل القليل منها. يتحدين الصعاب ويخترن المواجهة، فالمسألة واضحة أمامهن: ليس علينا انتظار القوانين والمراسيم كي نحيا حياتنا الطبيعية.

جنسيتي وأولادي

لا تتمنى حنان هرموش إلا احترام حقوق الشخص المعوق وعدم تعريضه للاستغلال مهما كان جنسه أو عمره. إستغلال يتعرض له في كل مجالات الحياة.

حنان هرموش لديها شلل الأطفال لا أحد يعاونها في تدبير أمور المنزل، فهي لا تواجه صعوبات كبيرة بعدما اعتادت على المهام اليومية، تقوم بها بنشاط ودون أي شكوى، بعدما وجدت صعوبات في البداية خفت تدريجياً. وعلى الرغم من أنّها لا تعرف أيّ شيء عن حقوقها كمعوقة حيث لم تسع إلى ذلك ولم يعرّفها أحد عليها، فهي تجد إعاقتها آخر الهموم لديها مع وجود مشكلة دائمة بات يعاني منها ابنها ذو الاعوام التسعة عشرة وابنتاها التي تبلغ الكبرى بينهما ١٧ عاماً والصغرى ٧ أعوام، وهي حرمانهم من الجنسية اللبنانية، لأن والدهم غير لبناني.

همّ حنان اليومي يتركز حول أولادها مع أنها كانت من أوائل اللواتي تقدمن بطلب لوزارة الداخلية لكنه رفض.

أم حسن، التي لم تلتحق بالمدارس أبداً خلال حياتها، وبالإضافة إلى اعتنائها بأمور المنزل وشؤونه، تمارس أكثر من عمل يدوي. فهي تقوم بشك الخرز لصالح خيّاطة تجلب لها العدة والمواد إلى المنزل، وتشتغل الصوف بواسطة السنارة، كما أنها تقوم بالرسم على الفخار.

والعمل الأخير هذا هو ما تنشط فيه بشكل جدي حالياً عبر مشاركتها مؤخراً في أحد المعارض، ولو أن الوضع كما تقول "مش ماشي" لاعتمادها في التسويق على المعارض فقط. وتجد حنان أنّ المشكلة لديها في تسويق إنتاجها فقط، لأنّ ما تنتجه يواجه قبولاً حسناً لدى كل من يراه. وعلى

سلمان

حمود

الرغم من نجاحها في ميدان العمل اليدوي الحر فأبرز نجاح تعتبر حنان أنها حققته يتجسد في تربيتها "لعائلة صالحة" في حدٍ واضح لإعاقتها.

"الدولة مقصرة"

فاطمة حمود كذلك تأقلمت مع إعاقتها منذ زمن بعيد وتحاول تدبر أمور المنزل بالتفاؤل رغم أنها تتعب نفسيا غالباً من بطئها في إنجاز بعض الأمور. شلل الأطفال يجعلها تتعب بشكل مضاعف في "شغل البيت"، وتجد صعوبات في جلب الأغراض المنزلية فتضطر إلى تقبل مساعدة الجيران لها حين لا يتمكن زوجها من تأمينها منذ الصباح.

فاطمة حمود أم لثلاثة أطفال. درست حتى الصف الأول الثانوي في مؤسسة تضم أشخاصاً معوقين، انتقلت بعدها إلى مدرسة راعت حاجاتها حيث أمّنت لها الإدارة صفاً في الطابق الأرضي، وحين انتقلت في الثانوي الثاني إلى مدرسة رسمية.. لكم أن تعلموا أنّها توقفت عن الدراسة لأنّ أي مراعاة لحقوقها لم تتم، حتى حين وقعت أكثر من مرة وهي تحاول الصعود إلى صفها.

فاطمة لم تعمل أبداً رغم أنها درست المحاسبة في أحد المعاهد لعام واحد تمت خطوبتها بعده. هي متفائلة جداً -كما تقول- ولا مشاكل لديها بخصوص إعاقتها. وإذا ما واجهها أحد ما بتمييز ضدها فلديها أسلحة الرد اللازمة "لأن من يكلمونني ليسوا أفضل مني". أما المشاكل الأبرز التي تعاني منها أسرتها ككل فهي الدخل المنخفض الذي يؤمنه زوجها من خلال عمله الصعب في مفصلات الشاحنات، رغم مروره بعارض صحي وقع فيه بغيبوبة لمدة ١٥ يوماً أثرت على يده بعد خروجه منها. مشكلة فاطمة الوحيدة تعتبر أنها لو حلت وتحسنت الأوضاع لاعتبرت نفسها "في الجنة".

تؤكد فاطمة أن الدولة مقصرة تجاه الأشخاص المعوقين حيث لا تؤمن لهم شيئا. وتتمنى أن يتم إعطاؤهم التسهيلات بالنسبة لإلحاق الأطفال في المدارس، وتأمين الأسعار الخاصة، والإعانات الغذائية والعينية اللازمة. وتعود في الختام إلى

قضية الدمج لكن من شقها السلبي حيث تعتبر أنّ الدولة تساوي بين "المعوق وغير المعوق" في عدم تأمين شيء لهما.

إرادة قوية

فاطمة سلمان لا تختلف كثيراً قصتها وقضاياها ويومياتها عن فاطمة حمود. لديها شلل أطفال، وتعتبر أنّها لا تواجه أي صعوبات بخصوص إعاقتها سوى في الأرصفة العالية التي تضطر حيالها للتفتيش عن أقلها ارتفاعاً للمرور فوقه. وهو نفس الإنتقاد الذي توجهه لدوائر الدولة التي لا تجد فيها راحة لقلة التجهيز الهندسي.

فاطمة التي وصلت إلى الصف التاسع عبر دراستها في مدرسة للأشخاص المعوقين تختلف عن الأمهات الأخريات في ممارستها سابقاً لمهنتين خارج المنزل. الأولى عبر عملها كعاملة صندوق (كاشيير) لمدة خمس سنوات، والثانية في معاونتها لوالدها في الدكان الذي يملكه. ولم يواجهها في المرتين أي مشاكل أو تمييز بحقها، أو بالأصح بحسب قولها: "لم أكن أعطيهم مجالاً للتمييز".

لا تعمل فاطمة حالياً إلا في تدبير أمور المنزل حيث تساعدها شقيقتها في تأمين الأغراض من السوق فقط، وتنجز بنفسها كل الأمور الأخرى من تنظيف وطبخ واهتمام بالمنزل. لديها طفل واحد تعتبره أعظم إنجازاتها في ولادتها له ورعايتها دون الحاجة لأحد. طفل تنوي أن تزرع إرادتها القوية فيه.

نجاح في الاندماج

قليلون من يعلمون عن إعاقة وفاء بكر. فالأم الشابة التي تعمل على الكومبيوتر في مكتب هندسي لديها بتر في رجلها، تعرضت له في انفجار صاروخ أواخر سنوات الحرب الأهلية، إعتادت على استخدام الجهاز فأضحى تنقلها عادياً. هذا

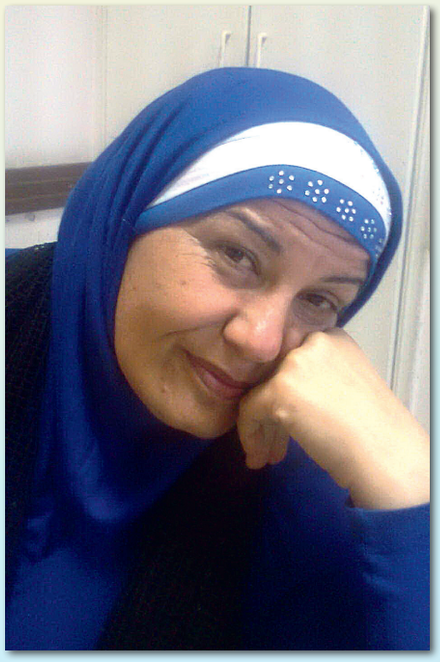

هرموش

بكر

الأمر يجعل الجميع يتقبلها، والسر في ذلك، أنهم لا ينتبهون لإعاقتها -كما تقول- أما إذا انتبهوا كما في المسبح حين تبعد الجهاز نظروا إليها بشفقة دون أن يؤثر ذلك فيها.

وفاء أم لطفلة واحدة، تساعد نفسها بنفسها، وتأخذ احتياطات يومية تجنبها العمل في المياه داخل المنزل والحرّ خارجه. زوجها تقبل وضعها منذ بداية تعارفهما بعدما عرفتها شقيقتها به، لا يسمح لها بالقيام بأي عمل صعب داخل المنزل. أما عملها المستمر في مكتب الهندسة المعمارية فهو مريح ومقبول وقد جاء نتيجة دراستها للإختصاص بشكله المهني ونيلها للبكالوريا الفنية فيه.

تعرف عن حقوقها الكثير لكنها لا تستفيد حالياً بأكثر من مجانية المواصلات التابعة للنقل المشترك، ولا ينفك السائقون عن ترديد بعض التعليقات اللاذعة التي تضايق وفاء لأنّها تعتبر استخدام المواصلات من حقها.

أما ما تطالب به فهو توفير الأجهزة للأشخاص المعوقين على حساب وزارة الصحة بشكل مستمر. وعلى الرغم من أن الجهاز مصمم للاستخدام لسنتين كحد أقصى، فالوزارة لا تسمح للشخص المعوق بتغييره إلا كل أربع سنوات: "والأصعب أنهم أوقفوا هذا الإجراء كلياً في الوقت الحالي!"، تقول وفاء التي أصبحت حالياً مضمونة من خلال عملها ويدفع لها الضمان ٣٠ بالمئة من قيمة الجهاز ما يجعلها عاجزة عن تغييره منذ سنتين.

تعتبر وفاء أنّ الحقوق لن تؤمّن في لبنان إلا إذا قررت الجهات السياسية المسؤولة ذلك. أما بخصوص بطاقة وزارة الشؤون الإجتماعية التي تحملها فهي لا تعفيها - بالإضافة إلى المواصلات المحدودة - إلا من دفع الرسوم البلدية.

تعتبر وفاء أنّ إعاقتها غير كبيرة ما جعل نجاحها في الإندماج بالمجتمع سهلا. أما إنجازها الأكبر على هذا الصعيد فتعتبر أنه التدرّب في نادي "ايروبيك" حتى وصلت إلى التمكن من التدريب هناك: "وهو انجاز كبير لي أن أتمكن من تدريب فتيات غير معوقات"، تقول وفاء.

في أحد أيام إجرائي للمقابلات مع الأمهات المعوقات حضرت نشاطا تكريمياً لهن بمناسبة عيد الأم في إحدى الصالات. كنّ مشغولات مع أزواجهن وأولادهن بفرحة العيد ولحظاته، فلم يتسن لي يومها قول كلمة لهن جميعا: "كل عام وأنتن بأفضل حال، كل عام وأولادكن يفخرون بكن".

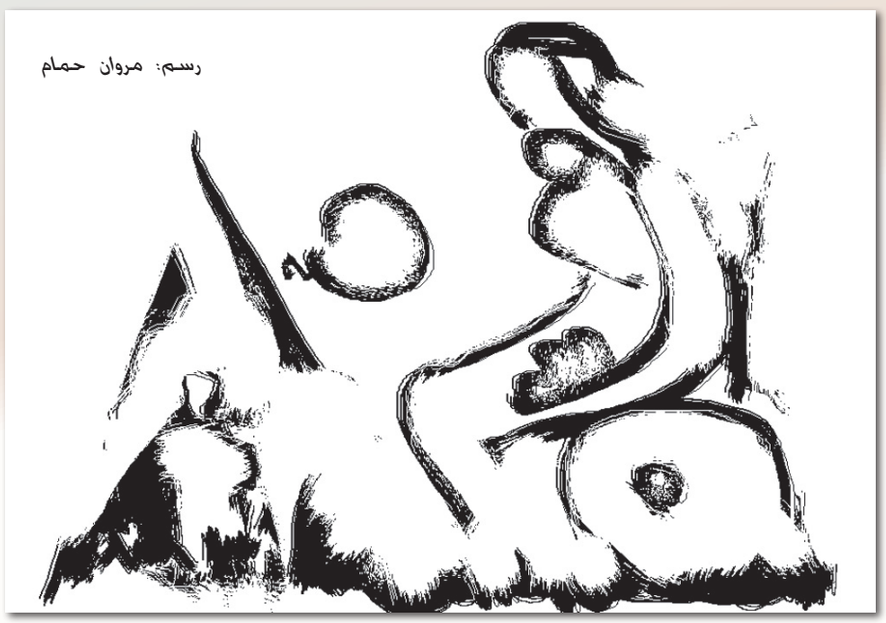

رسم: مروان حمام

محمد الخولي .. مبدع مكفوف يعمل بالمنشار والمقدح

حين تعرّف محمد للمرة الأولى على عمله في مشغولات القش كان قد مضى على اعاقته البصرية خمس سنوات. فالشاب الذي كان يعمل نجاراً قبل العام ١٩٩٥ حين فقد نظره ذهب إلى وزارة الشؤون الإجتماعية العام ٢٠٠٠ لمساعدة صديق له. فعاد منها ببطاقة الإعاقة، ودليل حرف ووظائف.

عصام سحمراني

يومها اختار إحدى المؤسسات التي أتاحت له تعلم مهنة صناعة القش. ومنذ الأيام الأولى عاند محمد المعلّم واشتغل في ما يعتبره أصعب الأمور بصورة أدق منه. حيث اكتشف طريقة جديدة لختم جدائل القش حول المشغولات دون أن تظهر بدايتها من نهايتها. هذا العناد لم يسبب لمحمد إلا محاربة المعلّم له حين طلب من تلاميذه منذ اليوم الأول أن يقطعوا ويرموا ما أنجزه محمد "كي لا يظهر فيها فرق عن عملي"، وفق المعلم.

هنا كان الإستغلال الأول لمحمد الذي أعطاه المعلم بعض الإمتيازات كالسماح له بالتدخين والذهاب للقيلولة مقابل تعليمه بعض المهارات التي ظهر أن محمد يتقنها كالشد والتصليح. وبعض الأفكار الخلاقة التي أبدعها كالعمل بواسطة المقدح. ومع عودته مرة أخرى بعد قطيعة إلى المؤسسة جرى استغلاله مرة أخرى في أحد المعارض حين ادعى المعلم أمام المديرة الجديدة أن شغل محمد غير أصلي بينما شغله أصلي. فواجهه محمد بالقول باستغراب: "لكنني أنا من صنعها لك!".

محمد أخ وحيد بين ثلاث شقيقات. توفي والداه حين كان في الثامنة عشرة من عمره. بالإضافة إلى عمله في النجارة مارس كذلك في شبابه هواية حياكة الصوف بالسنارة وكسبت مشغولاته استحسان صديقات له ما زلن حتى اليوم يسألنه عن بعض الأمور التي يجهلنها في هذا المجال. وكذلك تعلم محمد طريقة البرايل (الأحرف النافرة) واتقنها بسرعة حيث اتم المنهج الكامل بالعربية والإنكليزية خلال شهر ونصف بمساعدة شقيقته.

مشغولات وإبداع

يريني محمد ما لديه من مشغولات ويتحسس بيديه الجدائل التي أتقن صنعها. هو يقوم حالياً بإنجاز أنواع عديدة من مشغولات القش كعلب المحارم وعلب قوارير المياه والصواني والسلال المتعددة الأغراض ومن ابتكاراته الخاصة علب المراطبين. يعتبر نفسه "حرامي مهنة" حيث

يمكنه أن ينقل أي تصميم يتحسسه مع إدخال حنكته وأسلوبه الخاص إليه. يستخدم في عمله الخشب والخيزران وتساعده شقيقته في الطلاء فقط. ويعتبر محمد أن أهم ميزات عمله أنه لا يستخدم فيه المسامير أبدا. وعوضاً عن استعمال الخشب المضغوط فهو يعمل بفيبر المطابخ. تلك الأفكار يتقبلها بعض الأشخاص المكفوفين منه، كما يقول، خاصة في استخدام المقدح والمنشار حيث يعلمهم بواسطة اللمس. لكن المشكلة برأيه هي في الأهل الذين "يقتلون طموحهم"، وكذلك في المؤسسات العازلة والمسؤولين عنها الذين "يحدّون من قدرات الشخص المعوّق".

يشارك محمد في عدد من معارض المؤسسات التي يدعى إليها، حيث يتم استغلاله، كما يقول، لأنه من خارج هذه المؤسسات. ويروي في إطار ذلك قصة حدثت له مع إحدى المؤسسات التي اتفقت معه مديرتها على أن يتم توظيفه مقابل ٤٠٠ دولار لتعليم الطلاب المعوقين شغل القش. وبعدما أمن الطلاب من جيبهم الخاص المواد بقيمة مليون و٧٠٠ ألف ليرة، وأنجز محمد معهم مشغولات عديدة، قررت الإدارة أن تروجها في معرض حيث "مشي الحال" على رأي محمد. ورغم الإتفاق على الأجر لم يتم إعطاؤه أكثر من ٢٠٠ دولار، والأسوأ أن الإدارة أعلنت انها لم تعد ترغب بتعليم الطلاب بل بتعليم المدرّسين بحجة أن لديهم الكثير من اوقات الفراغ. محمد أعلن أنه لن يعلّم إلاّ الطلاب، ورغم الوعود من المؤسسة بزيادة أجره وتأمين طابق خاص لعمله في إحدى المدارس، فقد تركها بعدما تأكد من المديرة أنها "واقفة على القش" أي أنّ عمله فقط هو ما يؤمّن ميزانيتها. والخلاصة التي يقولها محمد عن تجربته مع المؤسسات المختلفة أنهم "يحتكرونك إذا كنت داخلها، ويذهب حقك هباء إذا كنت خارجها".

حاول محمد التفتيش عن عمل في السنترالات بلا جدوى. وحاول كذلك التقدم

للعمل في المستشفى الحكومي لكنهم أقفلوا باب الطلبات. يفخر أنّه لم يدقّ باب أيّ سياسي في حياته للوصول إلى عمل أو مصلحة ما. وحاليا، وإلى جانب مشغولاته الحرة المنتشرة في أنحاء منزله بعد مشاركته في معرض مؤخراً، يعمل محمد في مؤسسة للمكفوفين وعده رئيسها أنّه سيعينه في الإدارة قريباً مع توفير كومبيوتر للعمل عليه وراتب مخصص له.

أما بخصوص النشاطات الأخرى فيخشى محمد القيام بعمل حر يفتح فيه محلا خاصاً لمشغولاته بسبب أمر أساسي هو عدم قدرته على تمييز العملات حيث يهزأ من العملة اللبنانية التي لا تحتوي على علامة لتمييزها برأيه. وينتظر من وقت لآخر بعض المعارض التي يخوضها دون الإنضواء تحت اسم مؤسسة، كمعرض خاص نظم في مدرسة خالد بن الوليد هذا الربيع.

في حياته العادية يعيش محمد مع أخواته ويرفض الخروج من المنزل وحيداً كي لا يسبب لنفسه إحراجاً إذا اصطدم ببعض الأجسام غير المتوقعة كحال البضائع التي تفرش على الأرصفة. يحب إنشاء الصداقات ويفاخر بامتلاكه عدداً كبيراً منها. أما بخصوص اشتغاله بالقش فلا يبدي اهتماما كثيراً للاستغلال الذي تعرض له مراراً وتكراراً ففي النهاية يعتبر نفسه قد قام بإنجاز هام: "ما كان في فكري مرّرته وطبّقته رغم كل شيء"، يقول محمد.

مذكرة تفاهم حول البيئة الدامجة المستدامة

بين منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية واتحاد المقعدين اللبنانيين

وقع أليون باديان المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والزميل حسن مروّه رئيس اتحاد المقعدين اللبنانيين، مذكرة تفاهم تقتضي تطوير مفهوم التنمية الدامجة في لبنان، وتعميم تجربة الاتحاد في البلدان التي تعمل فيها المنظمة. ويأتي هذا التوقيع بعد فترة وجيزة على توقيع بروتوكول التعاون مع نقابة المهندسين، ما يفتح الباب على مرحلة جديدة من العمل باتجاه بيئة هندسية مجهزة صديقة للأشخاص المعوقين في لبنان.

حددت هذه المذكرة الإطار العام الذي سينفذ بموجبه التعاون لتعزيز ومواصلة تطوير مفهوم البيئة الدامجة، بعد اتفاق الطرفين على التعاون، بما في ذلك توفير الدعم المالي والإجراءات اللازمة لإدخال مفهوم البيئة الدمجة وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها ضمن برامجهما وأنشطتهما، وصولاً إلى تعاون يجمع الطرفين بشكل وثيق، بما يتعلق بتصميم وتطوير وتنفيذ مشاريع مستقبلية. وحددت المذكرة أطر التعاون المرحلي بـ:

* استمرار التشارك وتبادل الخبرات الفنية بين وحدة الاستشارات الهندسية في اتحاد المقعدين اللبنانيين، وفريق المنظمة، والمكاتب الإقليمية الفنية التي أنشأتها المنظمة في ثلاثة اتحادات بلديات في جنوب لبنان.
* اعتماد إستراتيجية مستقبلية، للبلديات واتحادات البلديات كشركاء رئيسيين في تعزيز وتطوير البيئة الدامجة.
* تعاون الطرفين على رفع وعي للشركاء المحليين بشأن السياسات الدامجة.
* تعاون الطرفين على رفع وعي وسائل الإعلام بشأن السياسات الدامجة على المستويين الوطني والمحلي.
* تشاور وتعاون الطرفين مع الوزارات المعنية والمديريات العامة لحثها على اعتماد الإصلاحات اللازمة لتعزيز سهولة الوصول الهندسية في المباني والأماكن الخاصة والعامة.
* إنشاء شبكة واسعة من التعاون والتنسيق مع المنظمات المهنية والأكاديمية، الوطنية والدولية، للإفادة من خبراتها في مجال البيئة الدامجة لوضع خطة طويلة الأجل.

باديان ومروة بعد توقيع البروتوكول

منطلقات التعاون

يملك اتحاد المقعدين اللبنانيين ومنظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مصالح ذات اهتمام مشترك نحو تحسن ظروف السكن وفرص الوصول إلى الأماكن العامة لجميع أفراد المجتمع، بما في ذلك الأشخاص المعوقين. انطلقت المذكرة من كون منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية هي وكالة ضمن نظام الأمم المتحدة، تعمل على تعزيز التوسع الحضري المستدام عبر صياغة السياسات، والإصلاح المؤسساتي، وبناء القدرات، والتعاون والمناصرة الفنية، ورصد وتحسين حالة المستوطنات البشرية في عالم قابل للتحضر بشكل سريع ، بما في ذلك، التحديات المتمثلة في الحاجة إلى اتباع نهج متكامل لإدارة الموارد المائية التي تراعي الروابط القائمة بين المياه والصرف الصحي والصحة وبين الاقتصاد والبيئة وبين المدن والمناطق النائية. وحيث أن المنظمة قد انخرطت في العمل في لبنان منذ تشرين الثاني ٢٠٠٦ في عمليات الإنعاش ومشاريع إعادة الإعمار في الضاحية الجنوبية، والبقاع، وجنوب لبنان، ومخيم نهر البارد، والمناطق المشابهة؛ كان هذا الانخراط بهدف وضع حجر الأساس لتنمية طويلة الأجل، و تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في البلد. وقد ساهمت في إنشاء ثلاثة مكاتب إقليمية فنية في اتحادات بلديات صور وبنت جبيل وجبل عامل (مرجعيون)، وتمثل هذه المكاتب جزءاً من النظام البلدي في اتحادات البلديات، وتؤدي دوراً فعالاً في توفير مختلف المساعدة التقنية والتخطيطية للبلديات.

وقد تشارك اتحاد المقعدين اللبنانيين ومنظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، في أعقاب حرب تموز ٢٠٠٦، في عملية إعادة الإعمار على المستويين الوطني والمحلي في جنوب لبنان، سواء من خلال توفير المساعدة التقنية للعائلات والبلديات (منظمة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية) أم من خلال إطلاق حملة" عمر للكل" – الحملة الوطنية نحو بيئة دامجة، التي دعت إلى اعتماد سياسات دامجة على المستوى الوطني وقدمت الدعم التقني على المستويين المحلي والوطني.

كما انطلقت المذكرة من تحديد المنظمتين لأنحاء تنفيذ نشاطاهما، على الرغم من أن الفترة التي تلت حرب تموز ٢٠٠٦ أتاحت فرصة كبيرة لتنفيذ تصاميم دامجة ووضع معايير التجهيز الهندسي وفقاً للقانون ٢٠٠٠/٢٢٠ الخاص بحقوق الأشخاص المعوقين في لبنان، وعليه أعيد بناء البيوت والمباني العامة والمساحات المهدمة من دون الأخذ بعين الاعتبار أي معايير أو تدابير تسهل الوصول.

المسؤوليات العامة

تعهدت المنظمتان بالعمل معاً من أجل تحقيق أهداف هذا التعاون، وتحمل مسؤولياتهما بما يتعلق بالأعمال التحضيرية والتصميم والتنفيذ والمتابعة والتقييم لأنشطة البرنامج المشتركة، وبالامتناع عن أي عمل يمكن أن يؤثر سلباً على مصالح الطرف الآخر، وتحمل التزاماتهما مع الاحترام التام لشروط وبنود مذكرة التفاهم هذه، والمبادئ والأنظمة والقواعد التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. كما عليهما إنشاء "مراكز دعم" حسب الضرورة والاقتضاء، للحفاظ على مرونة شبكة الاتصال وضمان التنفيذ الواضح لمذكرة التفاهم، ويحرصان على البقاء على علم بجميع الأنشطة المتعلقة بمذكرة التفاهم، ويتم عقد مشاورات على أساس منتظم، أو في أي وقت يعتبره أحد الطرفين مناسباً، بما في ذلك أي ظرف يمكن أن يؤثر على تحقيق أهدافها.

من ناحيته تعهد اتحاد المقعدين اللبنانيين بتزويد المنظمة بالبيانات، وتقديم المساعدة التقنية المتعلقة بالتجهيز الهندسي. كذلك بمساعدة المنظمة في وضع شروط ومعايير التجهيز الهندسي ضمن مشاريع وأنشطة محددة، ومساعدتها من خلال "مجموعات الرصد المجتمعي"، لمتابعة تنفيذ القوانين والمعايير والأنشطة المتصلة بسهولة الوصول إلى الإنشاءات الهندسية وتراخيص البناء، والمساهمة والمساعدة في إجراء دورات تدريبية حول التجهيز الهندسي للشركاء المعنيين في منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ولاسيما السلطات المحلية، والوكالات الحكومية المعنية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

أما المسؤوليات المتوجبة على منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، فهي ضمان حُسن تخطيط وتنفيذ وتطوير جميع المشاريع والأنشطة والمنشورات في إطار مفهوم البيئة الدامجة، تعزيز مفهوم التنمية الدامجة لشركاء منظمة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية المحليين والعالميين، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في لبنان، تطوير مشاريع مشتركة، والبحث عن مصادر تمويل لتنفيذها بالتعاون مع الاتحاد، مساعدة الاتحاد للمشاركة في المناسبات المحلية والدولية والمؤتمرات لعرض تجربة لبنان في خلق بيئة دامجة.

اختتام مشروع "تفعيل إعادة الإعمار في جنوب لبنان"

شارك اتحاد المقعدين اللبنانيين في حفل اختتام مشروع منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، "تفعيل إعادة الإعمار في جنوب لبنان"، في ١١ كانون الأول ٢٠٠٩، في قاعة فندق بلاتينيوم في مدينة صور، وقد حضر نشاطات الحفل فريق عمل مشروع "التنمية الدامجة والمناصرة الذاتية في عمليتي الإصلاح وإعادة الإعمار"، وفد من الهيئة الإدارية في الاتحاد، فريق عمل مشروع الدمج الاقتصادي الاجتماعي للأشخاص المعوقين في لبنان – فرع صور، بالإضافة إلى أفراد من الهيئة العامة.

تحدثت في اللقاء التشاوري الزميلة سيلفانا اللقيس حول إعادة الإعمار والتجهيز الهندسي، عارضة لسنوات ما بعد حرب تموز ٢٠٠٦، وعمل اتحاد المقعدين اللبنانيين في عملية إعادة الإعمار، والمسار التشاركي مع منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في الجنوب، كما ركزت في كلمتها على الدور الكبير الذي ينبغي أن تلعبه المجالس البلدية، واتحادات البلديات في المنطقة نحو إعادة إعمار دامجة للأشخاص المعوقين.

كان الحفل الذي أقامته منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، قد بدأ صباحاً برعاية وحضور وزير التنمية الإدارية، وبالتعاون مع اتحاد بلديات صور، بنت جبيل، وجبل عامل، اختتاماً للمشروع الذي بوشر بتنفيذه عام ٢٠٠٧، استجابة للكم الهائل من الدمار الذي نتج عن الحرب الأخيرة. وقد تضمنت الجلسة الافتتاحية كلمات لممثلي المنظمة والمشروع، والجهات الممولة، وكلمة راعي الحفل الوزير محمد فنيش الذي تطرق إلى تعزيز دور السلطات المحلية وتفعيل عملها على كافة المستويات البشرية والفنية للنهوض بهذه المنطقة. ثم تناولت كلمات الجلسة الأولى للقاء التشاوي أبرز منجزات المشروع على مستويات إعادة إعمار المنازل المهدمة، إنشاء المراصد الحضرية، بناء قدرات المجالس البلدية، والمخططات الإستراتيجية لتنمية مناطق صور وبنت جبيل وجبل عامل. أما الجلسة الثانية فركزت على المشاريع المستقبلية للمنظمة، تعزيز دور المكاتب الفنية المنشأة في المرحلة الأولى، وموضوع تفعيل البيئة الدامجة للأشخاص المعوقين.

اقتصاد الريف والمناطق المهمشة.. إلى أين؟

أخبار اقتصادية أليمة تطالعنا بإغلاق مصنع هنا، وإفلاس مؤسسة هناك، منذ توقف الدعم الحكومي عن الشمندر السكري سنة ٢٠٠٠، وإغلاق معمله العملاق في مجدل عنجر، مروراً بعدم إعادة بناء معمل الزجاج - تعنايل بعد عدوان تموز٢٠٠٦، وعلى الأرجح لن يكون آخرها مرارة إعلان معمل يونيسراميك إفلاسه والتوقف عن العمل في أيلول ٢٠٠٩، ليتشرد آلاف العمال بشكل مباشر ويتضرر غالبية البقاعيين وكأن المواطن لا تكفية المصائب التي تتوالى عليه من كل حدب وصوب ليكتب عليه العيش بشقاء.

محمد صبري

في نظرة سريعة حول موضوع معمل إنتاج السكر مثلاً، هذه الزراعة كانت تدعم سنوياً من الحكومة اللبنانية بحوالي ١٢ مليون دولاراً أميركياً تبعاً للأراضي المزروعة، ليستفيد كل مزارعي البقاع من أقصى شماله عند بلدتي القاع والهرمل مروراً بمدن بعلبك وزحلة والضواحي إلى جنوب البقاع في بلدة القرعون والجوار بشكل مباشر، وتستفيد معه قطاعات صناعية وتجارية كثيرة كأصحاب الشاحنات ومؤسسات الصيانة ومعامل الحدادة على أنواعها، وغيرهم كثير بشكل غير مباشر لتزداد القوة الشرائية لدى البقاعيين وتنتعش معه كل المرافق الحيوية، فزراعة الشمندر السكري تخفف الضغط عن الزراعات الأخرى، مثل البطاطا والخضار، والتي في الغالب تصاب بكساد المواسم وانهيار الأسعار نظراً للمساحات الكبيرة المزرعة، وهي أكثر من المطلوب للسوق الداخلي والتصدير، والذي بدوره يصاب بضعف سنة بعد أخرى نظراً لانفتاح الأسواق وعدم وجود حماية للسوق المحلي، ففي السابق تواجدت ١٧ مؤسسة تصدير في البقاع الأوسط لم يبق منها إلا ثلاثة فقط في الوقت الحالي، كما يمكن دعم زراعة الشمندر السكري بمساحات موحدة بمقدار ١٠٠ دونم، لكل مزارع فقط، حتى لا يقال إن المزارعين الكبار هم المستفيدون فقط والصغار لا يحصلون إلا على القليل.

حقوق مهدورة

من حقنا هنا، أن نسأل الحكومة، أين خطة إنماء المناطق المحرومة؟ أين الزراعات البديلة ؟ أين برامج دعم وتطوير الريف؟ أين العمل بالمصارف الزراعية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ فأنهارنا تصب في البحر ومياهنا أغلى من "الذهب الأسود" كما يقال، أين أصبحت الخطط المتلاحقة لبناء السدود والتي تعود بالفائدة على كل الاقتصاد اللبناني؟

ترتكز قوة أي اقتصاد على التنوع في مكوناته الأساسية من الزراعة إلى الصناعة والطاقة والتجارة، وصولاً إلى السياحة والخدمات وألا يتم تجاهل أو إهمال أي جانب من هذه الجوانب؛ كإهمال الزراعة الواضح في البقاع ولبنان عامة، كما تشير موازنة الزراعة السنوية التي تقدر بأقل من ١٪ في بلد يمكن زراعة نصف أراضيه، ومثله ترك المؤسسات الصناعية لمصيرها المجهول، وعدم بناء وإعادة بناء المصانع، فهل يبقى أمام أبناء البقاع خيار غير ترك أرضهم وقراهم والعيش في ضواحي العاصمة والمدن الكبيرة، لتزداد المأساة وتزداد معها أحزمة البؤس! وترتفع بالتالي نسبة البطالة والحالات الاجتماعية والإنسانية وتزداد الهجرة، والتي بدورها تسجل كل يوم أرقاماً قياسية جديدة، وهل على اللبنانيين جميعاً أن يعملوا في قطاعات السياحة والخدمات؟ هل يجب علينا أن نبقى شعباً مستهلكاً لأبسط الأمور، حتى ولو كان هذا المنتج هو السكر،فما الداعي إلى إيقاف الدعم عن صناعته في بلدنا بطلب من المؤسسات المالية الدولية؟ والسبب كما يقال تخفيفاً للمديونية العامة، بينما تدعم صناعته في أكبر الدول الأوروبية كفرنسا وألمانيا.

كفانا إهمالاً وتقصيراً وإضاعة للوقت، لأن الوضع لم يعد يحتمل، وغدا لا يطاق، وكل الدول المتقدمة تسعى قبل الاستثمار في أي مشاريع إنتاجية الاستثمار في البشر لأنه الاستثمار الأفضل وهو القوة الاقتصادية الأهم، وبه تنهض الأوطان، فهل يضعنا مسؤولونا اليوم، في المناطق المهمشة من لبنان، أمام معضلة استيراد الإنسان؟

مشروع «التنمية الدامجة والمناصرة الذاتية» في مرحلته الثانية

أطلق إتحاد المقعدين اللبنانيين المرحلة الثانية من مشروع التنمية الدامجة والمناصرة الذاتية في تشرين الثاني ٢٠٠٩، مروجاً للمفاهيم والقيم الإنسانية التي تؤسس لمجتمع يلتزم تأمين ظروف معيشية مادية ومعنوية لائقة للفئات المهمشة في المجتمع، لاسيما منها الأشخاص المعوقون واللاجئون والنساء والأطفال. ويستخدم المشروع مقاربة فريدة تجمع هذه الفئات والمؤمنين بحقوقهم تحت مظلة العدالة الاجتماعية، بدلاً من معالجة قضية كل فئة على حدة، ويسعى لتزويد هذه المجموعات بالمعارف والمهارات الضرورية ما يمكنها من التحرك باستقلالية للإضاءة على قضايا التهميش وإنتهاكات الحقوق والحث على خلق سياسات محلية ووطنية تصون هذه الحقوق.

الدمج الإجتماعي حق إنساني يؤمن لجميع الأفراد على اختلافهم بيئة اجتماعية خالية من العوائق المادية والمعنوية. وقد لحظت المواثيق والاتفاقيات الدولية هذا الحق لضمان حصول كل إنسان، بغض النظر عن قدراته الجسدية وعرقه وجنسه وعمره، على الخدمات الاجتماعية والصحية والتربوية والثقافية والسياسية وفرص عمل لائقة. وتعد المناصرة أداةً لتحقيق هذه الغاية، فتتكون من مجموع الجهود المبذولة بهدف بلوغ مجتمع يتقبل ويقدر أفراده الإختلاف ويلتزمون إستحداث بيئة مادية ومعنوية تراعي حاجات وامتيازات جميع فئات المجتمع.

أهداف

يطمح الإتحاد أن يكون قد أسهم قبل نيسان ٢٠١١ في:

- تعزيز التواصل بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والفئات المهمشة في المجتمع لتصميم سياسات إنمائية وإقتصادية وإجتماعية تراعي حقوق هذه الفئات
- تأسيس مجموعات رصد مجتمعية تتألف من عينة تمثل جميع فئات المجتمع المحلي وتلعب دور المراقب والمسائل. تنتشر هذه المجموعات على طول الخارطة اللبنانية لتشكل شبكة وطنية قادرة على التحرك بانتظام لمناصرة قضايا التهميش.
- التعاون الوثيق مع البلديات ووسائل الإعلام والمؤسسات التربوية لتنظيم حملات وأنشطة من شأنها تحقيق مكاسب حقوقية لمصلحة الفئات المهمشة الأربع

- إعداد تقارير وكتيبات تعالج واقع الفئات المهمشة في لبنان وتقترح حلولاً وأدوات للتغيير، يضعها الإتحاد في متناول مجموعات الرصد المجتمعية والوزارات ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية
- تقديم الإستشارات للوزارات المعنية والمنظمات غير الحكومية لتسهيل عملها وإسراع عملية التغيير

مجموعات الرصد

يعتبر الاتحاد مجموعات الرصد المجتمعية الأداة الأهم والأكثر تأثيراً في رسالة مشروع التنمية الدامجة والمناصرة الذاتية. ويلتزم تشكيل خمس مجموعات تضم ممثلين عن الفئات المهمشة الأربع فضلاً عن أفراد وجمعيات تعنى بقضايا الأشخاص المعوقين واللاجئين والمرأة والطفل في كل من عكار وطرابلس وبيروت ـ جبل لبنان والبقاع وجنوب لبنان. يطمح الإتحاد أن تتحول هذه المجموعات إلى شبكة وطنية تكون صوت المهمشين وتشكل جماعة ضغط تتحرك محلياً وعلى مستوى لبنان لمناصرة حقوق هذه الفئة. ويقوم الاتحاد بتنظيم دورات تدريبية وورش عمل في سبيل:

- تطوير معارف المجموعة فيما يتعلق بواقع وحقوق الأشخاص المعوقين واللاجئين والأطفال والنساء في لبنان.
- تعزيز مهارات المجموعة في مجال إعداد التقارير والبيانات والتواصل

ورشة عمل من نشاطات "التنمية الدامجة"

وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من الآليات التي تتطلبها حملات المناصرة.

- تيسير التعاون بين المجموعة والجهات المؤثرة في مجتمعها المحلي من بلديات ووسائل إعلام ومؤسسات تربوية وغيرها

بدورها، تقوم مجموعات الرصد المجتمعية بالتالي:

- الترويج لحقوق الفئات المهمشة الأربع عبر تنظيم أنشطة وحملات توعية
- رصد الإنتهاكات التي تتعرض لها هذه الفئات وتوثيقها في تقارير تعرض على الرأي العام
- مراقبة تطبيق القانون اللبناني ٢٠٠٠/٢٢٠ الخاص بحقوق الأشخاص المعوقين في لبنان
- إقتراح قوانين وأوراق إصلاح من شأنها أن تؤسس لبيئة تستجيب للإختلاف
- التعاون الوثيق مع المجتمع المدني والبلديات ووسائل الإعلام والمؤسسات التربوية وغيرها من الجهات لتحقيق رسالتها

نحو بيئة مبنية دامجة

يكرس مشروع التنمية الدامجة والمناصرة الذاتية حيزاً هاماً من الجهود لاستحداث بيئة هندسية دامجة تخول طريقة تصميمها جميع الأفراد على اختلاف حاجاتهم من الإستقلالية في الحركة والوصول، والإتصال الفعال وسهولة الوصول الى المعلومات. وبالتالي من المشاركة الفعالة في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية للوطن.

كما يعمل إتحاد المقعدين اللبنانيين على:

- إعداد تقارير وبيانات ومسوحات ميدانية وأدلة حول المعايير والتصاميم الهندسية العالمية وتطبيقها في لبنان لتكون بمثابة أدوات في متناول المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني، في سبيل التوصل إلى سياسات وقوانين وطنية تفرضها الدولة ويطبقها القطاعين العام والخاص على السواء.
- توفير الاستشارات الفنية للوزارات والهيئات ذات العلاقة بالقطاع الخاص.
- تطوير ادوات وكتب توجيهية حول البيئة المبنية الدامجة.
- تنظيم دورات هندسية فنية للوزرات، بلديات ومنظمات تنموية.
- تطوير معايير هندسية بالتعاون مع شركائنا لتعتمد على مستوى الوطن.
- تنظيم حملات توعية عن البيئة المبنية الدامجة.

الطريق نحو التنمية الدامجة تبدأ بتطبيق القانون.. وإزالة العوائق

اعتصام أمام وسائل الإعلام لإقرار الإصلاحات الانتخابية

شارك إتحاد المقعدين اللبنانيين، في إطار الاعتصام الذي نظمته الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي أمام مباني وسائل الإعلام في ١٨ شباط ٢٠١٠. وقد طالب الاتحاديون من أمام تلفزيون الجديد (نيو تي. في.)، والشبكة الوطنية للإرسال (أن. بي. أن.) وسائل الإعلام دعم نشاطات الحملة وتبنى بنودها الإصلاحية، المتمثلة بـ: خفض ولاية المجلس البلدي من ٦ سنوات إلى ٤ سنوات، اعتماد التمثيل النسبي في كل بلدية، اعتماد نظام الكوتا النسائية، خفض سن الاقتراع إلى ١٨ سنة والترشح إلى ٢٢ سنة، الفرز داخل مركز الاقتراع لما تؤمنه هذه الآلية من سرية الاقتراع، السماح لأساتذة الجامعة اللبنانية وأساتذة التعليم الرسمي بالترشح إلى عضوية المجالس البلدية، إعداد وطباعة قسائم الاقتراع الرسمية المطبوعة سلفاً، تأمين آليات انتخاب الأشخاص ذوي الاحتياجات الإضافية، تأمين آليات اقتراع الموقفين على ذمة التحقيق، إضافة بند قانوني يعترف بحق المجتمع المدني بمراقبة الانتخابات البلدية.

اعتصام لإقرار الإصلاحات الانتخابية قرب المجلس النيابي

شارك اتحاد المقعدين اللبنانيين في اعتصام القوى المدنية الذي نظمته الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي، إلى جانب الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، في ساحة رياض الصلح في بيروت، صباح الاثنين، ٢٢ شباط ٢٠١٠، للضغط على المجلس النيابي المجتمع في ساحة النجمة لإقرار الإصلاحات الانتخابية كافة التي تبنتها الحملة.

وتوافد أعضاء الهيئة العامة في اتحاد المقعدين اللبنانيين بأعداد كبيرة من فروع بيروت، صيدا، النبطية، مشغرة، وبر الياس، بالإضافة إلى زملائهم في الهيئة الإدارية وإدارة البرامج إلى ساحة رياض الصلح لينضموا إلى زملائهم في الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي، وباقي جمعيات ومنظمات المجتمع المدني اللبناني حاملين شعارات موحدة تبرز الإصلاحات المطلوبة. كما شكل المعتصمون وفداً يمثل الحملة والجمعيات المنضوية فيها ليحمل مطالب الاعتصام إلى النواب المجتمعين في المجلس النيابي، وقد مثل الاتحاد في الوفد الزميلة سيلفانا اللقيس، وقد سلم الوفد لائحة بالمطالب إلى أمانة سر المجلس.

ورشة تهيئة للعمل مع شركة لورجين في البقاع الأوسط

نفذ مشروع الدمج الاجتماعي الاقتصادي في لبنان – مكتب التوظيف، البقاع ورشة تهيئة للعمل مع الأفراد للمجموعة السابعة، بحضور ثمانية مستهدفين، في ١٥ كانون الثاني ٢٠١٠.

جرى في الورشة تقييم عام للمراحل التي سبقت، ونقاش حول مواد المراحل السابقة للوقوف على معرفة استفادة الأشخاص من هذه الورش وطرح آلية متابعة مع الأفراد بعد الورشة، من التدريب في الشركات والمتابعة الفردية لكل شخص وإمكانية القيام بنشاط ترفيهي. ثم انتقلت الورشة إلى مرحلة المواجهة حيث تم القيام بزيارة إلى شركة لورجين بهدف الاطلاع على أنظمة العمل في الشركات (موظفون، أقسام، كيفية إجراء المقابلة)؛ حيث التقى المستهدفون بالمديرة المالية للشركة رنا الدني فعرفتهم إلى أنظمة الشركات وكيفية اختيار الموظفين وفقاً للمعايير المعتمدة، مركزة على أهمية الشخصية والالتزام والسلوك واللياقة في التعامل كنسبة كبيرة ومعيار أولي في اختيار الشخص الأنسب، كما تم إجراء مقابلة عمل تجريبية مع شخصين كتطبيق لما تم تدريبه في الورش ومن ثم اللقاء مع المدير محمد هاشم مع التركيز على أهمية التعلم والدورات وخاصة اللغة الانكليزية للتوظيف.

يوم توعوي في المدرسة الأهلية

نظم اتحاد المقعدين اللبنانيين، فرع البقاع الأوسط، ومشروع الدمج التربوي نهاراً توعوياً استهدف المدرسة الأهلية في بلدة بر الياس، في ٧ كانون الثاني ٢٠١٠، حيث قامت العاملة التربوية الزميلة هند المجذوب بسلسلة نشاطات توعوية مستهدفة ٧٠ تلميذاً وتلميذة، معرفة إياهم بالاتحاد وبرامجه ومشاريعه، التكييف الهندسي وأهميته في حياة الأشخاص المعوقين وغير المعوقين، تغيير بعض المصطلحات الخاطئة واستبدالها بمصطلحات صحيحة، ثم جرى نقاش مع التلامذة.

.. وفي متوسطة سعد نايل

نفذ فرع بر الياس في اتحاد المقعدين اللبنانيين، بالتعاون مع مشروع الدمج التربوي، نشاطات توعوية في متوسطة سعد نايل الرسمية، في ١٣ كانون الثاني ٢٠١٠، تحت عنوان "المدرسة للكل". قامت العاملة الاجتماعية الزميلة هند المجذوب بتعريف ١٣٥ تلميذاً وتلميذة بالاتحاد ونشاطاته، بالإعاقة وأنواعها، كما عرضت للدمج التربوي، وناقشت مع التلاميذ تغيير بعض المصطلحات الخاطئة واستبدالها بأخرى صحيحة فيما يتعلق بقضايا الإعاقة.

دورات تأهيل مستمرة في برالياس

نفذ مشروع الدمج الاقتصادي الاجتماعي، مكتب برالياس، ورشة العمل العاشرة مع المجموعة الثامنة من الأفراد بتاريخ ٨ كانون الثاني ٢٠١٠، بحضور ١٢ شخصاً حيث شارك رئيس دائرة العمل في زحلة والبقاع خضر الرفاعي في الورشة، معرفاً بشكل عام بقانون العمل اللبناني ومسؤوليات وحقوق كل من الموظف وصاحب العمل، وتمت المناقشة حول الموضوع وعن قانون ٢٠٠٠/٢٢٠ ووعد بالمساعدة في أي طلب من قبل المشروع.

يحيى غندور في ذمة الله

بالغ الأسى نعت الهيئتان الإدارية والعامة في اتحاد المقعدين اللبنانيين، إلى كافة المناضلين والناشطين في قضايا حقوق الإنسان والحريات العامة والقضايا الاجتماعية في لبنان والعالم العربي الزميل يحيى غندور، الذي فارق الحياة مساء الثلاثاء الواقع فيه ٩ شباط ٢٠١٠، عن عمر يناهز أربعة وأربعين عاماً قضاها في نضال يومي في عداد المدافعين عن قضايا الإعاقة وحقوق الأشخاص المعوقين في لبنان.

ولد الزميل الراحل يحيى زكريا غندور في بيروت عام ١٩٦٦، وانتسب إلى جمعية اتحاد المقعدين اللبنانيين عام ١٩٨٤، وشارك في جميع التحركات الداعية إلى وقف العنف وإحلال السلام إبان الحرب الأهلية من حملات جمع التواقيع عام ١٩٨٤، ومسيرات السلام عامي ١٩٨٥ و١٩٨٧، كما شارك في جميع الحملات الحقوقية والمطلبية، والنشاطات والمخيمات التدريبية والاعتصامات الكبرى بين ١٩٩٨ و٢٠٠٤؛ حائزاً على أصوات الهيئة العامة إلى إدارة الاتحاد المركزية عام ١٩٨٨، كما تولى مناصب إدارية عدة في فرع بيروت في الاتحاد خلال مسيرته.

تعاهد الهيئتان الإدارية والعامة في اتحاد المقعدين اللبنانيين، الزميل الراحل أن تستمرا في السير على الخط نفسه في مناصرة القضايا الاجتماعية الملحة التي ناضل من أجلها يحيى، حتى الوصول إلى عدالة اجتماعية كان يطمح إليها مع رفاقه في الرعيل الاتحادي الأول.

ورشة عمل تدريبية
لدخول سوق العمل بمهارة وإتقان

ضمن تنمية قدرات الأفراد استعداداً لدخول سوق العمل، نفذ مكتب التوظيف، مشروع الدمج الاقتصادي الاجتماعي في البقاع برالياس، مرحلتين من ورشة تهيئة العمل مع ١٦ مستهدفاً من الكبار، في ٢١ كانون الثاني ٢٠١٠، بعنوان " دخول سوق العمل بمهارة وإتقان".

بعد التعارف بين المشاركين، عرف فريق المشروع بالاتحاد ومكتبه في البقاع الأوسط، بالمشروع وأهميته، عملية التوظيف، والصعوبات التي تواجه المشروع في التدريب والتوظيف ودور المشاركين فيه. تلا ذلك نقاش في مراحل التحضير للبحث عن فرص للعمل. ووضع هدف ومخطط، تحليل وظيفي، معرفة الهوايات والمهارات والقدرات لدى الشخص، إظهار توازن بين الطموح والمؤهلات والدورات والخبرات ومتطلبات سوق العمل والوظيفة، تحديد واختيار المهنة الأنسب. ثم تدريب على تحضير السيرة الذاتية ، وكيف تتم المقابلة الناجحة وشروطها، ونقاش حول المواقف السلبية التي تواجه العمل، وتقديم الإرشادات اللازمة خلال كل مراحل البحث عن عمل بما فيه التعريف بالقوانين والتفاوض مع صاحب العمل.

تناولت الورشة كذلك التكييف والتجهيز خلال عملية التوظيف وما بعدها والحلول المقترحة في حالة وجود بعض المشاكل. ثم جرى تقييم للورشة في النقاط السلبية والايجابية والاقتراحات مع المشاركين، ووضع خطة سريعة لكل فرد للمتابعة معه لاحقا.

مشروع الدمج الاقتصادي الاجتماعي في جبل لبنان

تابع مشروع الدمج الاقتصادي الاجتماعي منطقة بيروت وجبل لبنان، وضمن الخطة السنوية لعام ٢٠٠٩ استهداف منطقة إقليم الخروب وبدء دورات التدريب المهني كخطوة أولى في المنطقة لذلك سوف نستعرض المراحل التي مر بها المشروع لحين بدء دورات التدريب وما هي التقنيات المستخدمة لحلها.

عقد أول لقاء مع مديرة مركز الخدمات الإنمائية – عانوت رابحة ياسين، في ٢٠ تموز ٢٠٠٩، فتسلم فريق المشروع لوائح الأشخاص المعوقين في كافة المناطق التي يغطيها المركز. وبعد القيام بزيارات منزلية لعشرة أشخاص معوقين في منطقة داريا، وحدد بالتنسيق مع الأستاذة ياسين يوم ٢٤ آب ٢٠٠٩، للقاء مدرب اللغة الانكليزية حسام حجار، والمتدربين الثمانية من منطقة داريا، الذين قام فريق المشروع بزيارتهم، وثلاثة أشخاص من منطقة شحيم، وشخصين من منطقة عانوت. ثم نفذت الدورات التدريبية في مركز الخدمات الإنمائية – شحيم، كونه مجهز للأشخاص المعوقين. كما انضم للدورة شخصان غير معوقين من منطقة شحيم. وقد بدأت الدورة في ٢٥ آب ٢٠٠٩ وانتهت بتاريخ ١٤ تشرين الأول ٢٠٠٩ وأفاد منها كل من محمد بارود، سحر نجم، فاطمة بصبوص، محمد بصبوص، آمنة الحجار، خالد زرزور، خالد عويدات، مروى الحج شحادة، أسامة الحج شحادة، نجاة فواز، سوزان رشيد، أحمد الكجك، آية السيد.

تضمنت المرحلة الثانية دورة اللغة الانكليزية للمستوى الثاني في ٢١ تشرين الأول ٢٠٠٩ وما تزال مستمرة إلى تاريخه، ويستفيد منها المستفيدين أربعة عشر شخصا، عشرة منهم معوقون هم: محمد بارود ،سحر نجم ، فاطمة بصبوص، محمد بصبوص، خالد زرزور، خالد عويدات، نجاة فواز، سوزان رشيد، آية السيد، شفيق عاشور، ديما شعبان، نجاح الحج شحادة ، نسرين الحج شحادة، ومحمد بصبوص.

بدأت المرحلة الثالثة في كانون الأول ٢٠٠٩، فيخضع المستفيدون فيها لدورات تأهيل نفسي اجتماعي (تهيئة للعمل) كل نهار خميس ولمدة شهرين من المفترض أن تنتهي في شباط المقبل.

حالياً يقوم فريق مشروع الدمج الاقتصادي الاجتماعي بالتنسيق مع مركز الخدمات الإنمائية – شحيم بجولات ميدانية مستهدفاً الشركات الموجودة في المنطقة، بالتوعية وتعميم ثقافة التنوع فيها، وهي: باتشي، شركة الكهرباء، ريد شوز، معمل خياطة، ونتيجة للجهود المستمرة تم توظيف ثلاثة أشخاص معوقين هم ديما شعبان، نجاة فواز، وخالد عويدات، في معمل الخياطة في منطقة الوردانية.

"التدريب المهني" في بعلبك - الهرمل

احتفل اتحاد المقعدين اللبنانيين - فرع البقاع الشمالي باختتام مشروع "التدريب المهني" المنفذ بالتعاون مع منظمة الإغاثة المسيحية، في مركزه، ٣٠ نيسان ٢٠١٠. وتليت كلمات الاتحاد والمستفيدين من المشروع، ووزعت عليهم شهادات تقدير. كما حضر المحتفلون معرضاً ضم أشغالاً متميزة للمستفيدين في اختصصاي تزيين الشوكولا والأشغال اليدوية. مر أقل من عام واحد على المشروع، فيكف تابع فريق العمل مع المستهدفين؟ وما هي أبرز نتائجه.

انطلق مشروع "التدريب المهني" قد بعيد انتهاء مهرجانات بعلبك ٢٠٠٩، بتمويل من منظمة الإغاثة المسيحية، كريستشن ايد. ناقلاً تجربة مكتب التوظيف التابع لمشروع فتح آفاق فرص العمل أمام الأشخاص المعوقين، من بر الياس إلى منطقة بعلبك، بناء على نتائج الدراسة الاقتصادية لمنطقة بعلبك - الهرمل، التي تم تنفيذها عام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩.

استهدف المشروع عند انطلاقته ٥٠ شخصاً معوقاً، ضمن الدورات المهنية التالية: تزيين شوكولا، خياطة، حدادة، نجارة بالإضافة إلى تدريب حول إدارة المشاريع الصغيرة. حضر فريق مكتب بعلبك للمشروع من خلال الإعلان عنه، واستقطاب مستفيدين وتوسيع التوجه نحو منطقة الهرمل، مع زيارات منزلية للأفراد، وأخرى ميدانية للتنسيق مع المؤسسات، بالإضافة إلى تحضير كافة المستندات والاستمارات، واعتمدت الزيارات الدورية لمركز التدريب كآلية لمتابعة المتدربين.

وقد نتج عن التدريب توجه ٤ أفراد إلى مهنة تزيين الشوكولا في بعلبك ودورس، وشخصين إلى الخياطة في بعلبك والهرمل، وثلاثة أفراد إلى مهنة النجارة في الهرمل، وشخصين إلى مهنة الحدادة في بريتال والهرمل. توصّل بعض الأفراد نتيجة التدريب إلى التوظيف، والبعض الآخر إلى التدريب العملي وتطبيق للمهنة داخل الشركات والمؤسسات، ما انعكس ايجابياً على توجه نحو مفهوم التنوع والدمج، وإظهار قدرات الأشخاص المعوّقين. ومن المشاكل التي واجهت المشروع صعوبة التدرب في مهنة النجارة، وعدم موافقة الأهل على التدرب لدى بعض الأشخاص، وبعد المسافة وعدم وجود سيارة مخصصة للمواصلات.

دوام مركز العلاج الفيزيائي - مشغرة

أعلن فرع البقاع الغربي في اتحاد المقعدين اللبنانيين عن الدوام الجديد لمركز العلاج الفيزيائي التابع له، وهو كالآتي:

المعالج محمد البعلبكي: الثلاثاء - الخميس - السبت من الساعة التاسعة صباحاً حتى الثانية بعد الظهر.

المعالجة الفيزيائية هبة حمود: الاثنين- الأربعاء- الجمعة من الساعة التاسعة صباحاً حتى الثانية بعد الظهر.

ندوة حول العلاج الفيزيائي

نظم اتحاد المقعدين اللبنانيين، مكتب البقاع الغربي - مشغرة، في ٢٧ شباط ٢٠١٠، ندوة توعوية تثقيفية للنساء حول مفهوم العلاج الفيزيائي، وأهميته للمرأة. وقد حاضرت في هذه الندوة المعالجة الفيزيائية هبة حمود حول هذا النوع من العلاج وفوائده لاسيما في ما خص المرأة وتلا الندوة حوار بين المعالجة والمشاركات.

ورشة عمل للجمعيات والبلديات في الجبل

نظم اتحاد المقعدين اللبنانيين مشروع الدمج الاقتصادي الاجتماعي - فريق بيروت، بالتنسيق مع مركز الخدمات الإنمائية - عانوت، فرع شحيم، ورشة عمل للجمعيات والبلديات بعنوان "نحو بيئة دامجة تخدم التنوع"، وذلك يومي الثلاثاء والأربعاء في ٢٣ و٢٤ شباط ٢٠١٠. شارك في الورشة ٢١ شخصاً ممثلين لـ ١٥ بلدية وجمعية، وتم خلال الورشة التركيز على مفهوم التنوع والدمج وكيفية تطبيق الدمج في مجالات عمل المؤسسات.

احتفالية الأمم المتحدة باليوم العالمي لحقوق الإنسان في بيروت

شارك اتحاد المقعدين اللبنانيين، ومجموعة "صوتنا" في نشاطات حفل احتفالية المفوضية السامية للأمم المتحدة الذي أقامته في ١٠ كانون الأول ٢٠٠٩، على مسرح بيار أبو خاطر – الجامعة اليسوعية، في بيروت، بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان تحت عنوان "نعم للتنوع لا للتمييز". وقد كانت الاحتفالية لهذا العام متميزة، حيث اجتمع على خشبة المسرح عدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني المعنيين بالقضايا الاجتماعية، ليتحاوروا في حلقة متلفزة نسق لها المكتب الإقليمي في الأمم المتحدة مع فريق قناة الجزيرة بإدارة الإعلامي غسان بن جدو؛ وتخلل النقاش إطلالات فنية لفرقة أنجلي، مجموعة "صوتنا"، ومجموعة الشباب الصم للرقص التعبيري. تحدث في اللقاء د. فاخ عزام عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ميشال موسى رئيس اللجنة النيابية لحقوق الإنسان، أما المتحاورون فمثلوا جمعيات:"كاريتاس"، "فرونتيرز"، "كفى عنفاً واستغلالاً"، "العناية الصحية"، "حقوق"، واتحاد المقعدين اللبنانيين، متناولين قضايا العمال الأجانب، اللاجئين الفلسطينيين، المتعايشين مع فيروس نقص المناعة المكتسبة، وقضايا الإعاقة. وتناول النقاش عدداً من الحالات عن كل قضية اجتماعية تم تناولها.

تحدثت الزميلة سيلفانا اللقيس في الحوار حول قضايا الإعاقة في لبنان متناولة موضوع التمييز اللاحق بفئة الأشخاص المعوقين، وتطور هذا التمييز في ظل انعدام تطبيق التشريعات والقوانين المتعلقة بحقوقهم، وركزت اللقيس على دخول الأشخاص المعوقين في كافة القضايا الاجتماعية، فلهم حصة مضاعفة مع التمييز مع قضايا المرأة المعنفة، الطفل، عديمي الجنسية، اللاجئين الفلسطينيين، وغيرها من القضايا، إذ إن عشرة بالمئة من سكان العالم يعانون التهميش وانعدام أو ندرة التجهيز الهندسي الذي يحول دون تمتعهم بحق الوصول.

أما مشاركة مجموعة "صوتنا" فكانت متميزة جداً حيث تناوب كل فرد من المجموعة بالتعليق المباشر على التمييز اللاحق به كونه لديه إعاقة، وكيفية نظرة المجتمع إليه وكيفية دفاعه عن نفسه تحت مظلة حقوق الإنسان، وقد غطت المجموعة من خلال عرضها الإعاقات الحركية، الذهنية، السمعية والبصرية.

يوم الإعاقة العالمي في صيدا

استضافت بلدية صيدا نشاطات "يوم المعوق العالمي"، الذي نظمه فرع اتحاد المقعدين اللبنانيين في المدينة، واتحاد بلديات صيدا والزهراني، وتخللته ندوة مشتركة في قاعة المحاضرات تحدث فيها رئيس اللجنة النيابية لحقوق الإنسان النائب ميشال موسى، رئيس اتحاد بلديات صيدا عبد الرحمن البزري، بحضور رئيس اتحاد المقعدين حسن مروه، وممثلين عن الهيئات الصحية والاجتماعية والنقابية والطبية والاقتصادية والتجارية والبلدية.

طاولة مستديرة لشركات السياحة والسفر

نظم اتحاد المقعدين اللبنانيين- مشروع الدمج الاقتصادي الاجتماعي للأشخاص المعوقين في لبنان، طاولة مستديرة لشركات السياحة والسفر بالتعاون مع أكاديمية بيروت للعلوم السياحية، في ٢٧ كانون الثاني ٢٠١٠ بعنوان "سياحة للجميع" وحضرها أحد عشر ممثلاً لشركات هذا القطاع.

في مستهل اللقاء رحبت منسقة المشروع الزميلة ضحى يحفوفي بالحضور، ثم عرض مدير مكتب بيروت في الاتحاد فادي الصايغ حول الاتحاد وتأسيسه، بعدها عرف حسين ماجد بمشروع الدمج الاقتصادي الاجتماعي، وبالتنوع والدمج، لتقوم بعدها يحفوفي بالحديث عن السياحة المجهزة، وكيفية التعاون مع الزبائن المعوقين، من هم هؤلاء الزبائن وطرق استقطابهم، الإعاقة والعمل، منافع توظيف الأشخاص المعوقين والتجهيز والتكييف. بعدها جرى نقاش طويل حول الموضوع وعرض الصايغ لتجربته في السفر ومدى تجهيز المطار والمشاكل التي واجهها.

المخيم التدريبي المركزي السابع عشر

«الطريق إلى الأمام» - جزين ٢٠٠٩

داعمون ومتبرعون لهم الشكر والتقدير

في البقاع الشمالي: شركة أكمافيد - لبنان، شركة آروبا، محلات عثمان للحبوب، شركة الوائل للدواجن، تعاونية النور - بعلبك.

دليل إرشادي "من أجل بيئة مبنية دامجة"

في إطار مشروع "تفعيل إعادة الإعمار في جنوب لبنان" المنفذ من قبل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالشراكة مع اتحادات بلديات صور، بيت جبيل، وجبل عامل؛ وبمساهمة المكاتب الفنية في هذه الاتحادات، مؤسسة بيت بالجنوب، اتحاد المقعدين اللبنانيين، والجامعة الأمريكية في بيروت، صدر دليل إرشادات حول التجهيز الهندسي لأصحاب الإعاقات بعنوان "من أجل بيئة مبنية دامجة".

يظهر الدليل بالصور والخرائط إمكانيات إدراج معايير الحد الأدنى الواجب اعتمادها في عملية التجهيز الهندسي للمنشآت الخارجية (الممرات، الأرصفة، مواقف السيارات، الإشارات والآرمات، التجهيزات الخارجية)، والأقسام المشتركة (مداخل، مصاعد، وأدراج). يقدم الدليل مساهمة فنية من الواقع، ومن نتائج عمل المشروع منذ ٢٠٠٧، استناداً إلى مشروع مرسوم "معايير الحد الأدنى للبيئة المؤهلة للشخص المعوق"، تطبيقاً للقسم الرابع من القانون ٢٠٠٠/٢٢٠، وأحكام المادة ١٣ من القانون ٢٠٠٤/٦٤٦، تعديل المرسوم الاشتراعي رقم ١٩٨٣/١٤٨ من قانون البناء.

يرتكز محتوى الدليل الواقع في ٥٤ صفحة من القطع الكبير، على مجالات تطبيق التصاميم المعمارية والمدينية على نوعين من المباني والمنشآت: القائمة أو التي قيد الإنشاء، حيث ينبغي أن تتقيد هذه المباني بمعايير الحد

الأدنى المذكورة؛ وتتنوع هذه المباني على المرافق والمؤسسات الحكومية كافة، دور العبادة، المرافق الصحية (مستشفيات، مراكز صحية، ومستوصفات)، المدارس والجامعات والمهنيات، المرافق الترفيهية والتجارية ١٠ المقاهي، المطاعم، المتاجر، أماكن الخدمة، قاعات الانتظار)، المرافق السياحية والرياضية والقاعات العامة.

دراسة حول البطالة لدى الأشخاص المعوقين في لبنان

"ليس صعباً على الباحث المحقق أن يدرك إن حقوق هذه الفئة من المواطنين في لبنان منتهكة، وكون المستوى التعليمي لم يستطع أن يلغي النظرة المميزة المسيئة، والتي تعيق وتعرقل اندماج الشخص المعوق في سوق العمل، يضاف إلى ذلك انعدام المناهج التعليمية التي تراعي اختلاف الإعاقات، وبالتالي تنعدم المهارات اللازمة للسوق. يضاف إلى ذلك الاعتقاد الخاطئ لدى أرباب العمل بأن الإعاقة تسد السبيل إلى العمل والإنتاج، وهذا يعني بكلمات أوضح إن أرباب العمل لا ينظرون بتقدير إلى قدرات الشخص المعوق بقدر ما ينظرون إلى إعاقته". بهذه الكلمات عبرت الأستاذة دزورفيك كساردجيان عن مشكلة البطالة لدى الأشخاص المعوقين، وهي كانت قد تقدمت بدراسة حول قضايا الإعاقة والعمل والتوظيف، نالت عليها درجة ماجستير من جامعة نوتردام، سيدة اللويزة، كلية الإدارة والاقتصاد، بعنوان "البطالة لدى الأشخاص المعوقين في لبنان – ظاهرة إنسانية ، اقتصادية واجتماعية".

انطلقت كساردجيان في دراستها من إحصاءات ألبطالة في أوساط الأشخاص لمعوقين التي تصل إلى ٨٣٪، معيدة الأسباب في غالبيتها إلى انعدام المستوى التعليمي بهذه الفئة من الناس وإلى النظرة غير العادلة التي ينظر البعض بها إليهم، وتتصف بتمييز غير إنساني، ويضاف إلى ذلك بنية غير فعالة في السوق اللبنانية، مع ملاحظة فشل الكثير من الجهود الرسمية والقوانين المتعلقة بها في مواجهة هذه البطالة المرتفعة.

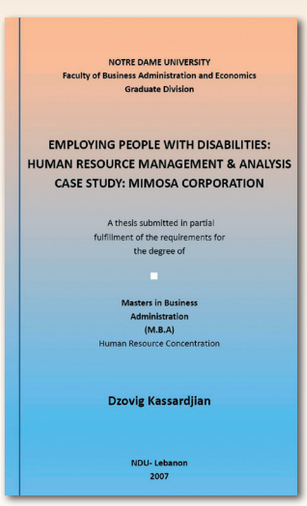

تظهر الدراسة وضع الأشخاص المعوقين في قطاعات مختلفة، وتحاول أن تبرهن أن العامل المعوق يشكل مصدر قوة للشركة وليس كلفة إضافية، فصحيح إننا ننظر إلى قضايا الإعاقة من بعدها الإنساني في الدرجة الأولى، إلا أن هذه ألبطالة المرتفعة لدى هذه الفئة تعتبر قضية اقتصادية حاسمة تجعل منهم عبئا اقتصاديا. رصدت الدراسة ٤٦ حالة شخص معوق في أماكن مختلفة من لبنان مع أوضاع استخدام مختلفة، وسلطت الضوء على العقبات التي تحول دون حصول الشخص المعوق على وظيفة ملائمة. كما أجرت الدراسة عددا من المقابلات مع أرباب عمل وإداريين في القطاعين العام والخاص لتلمس المظاهر المختلفة والأسباب الواقعية للمشكلة.

تستنتج كساردجيان أن التحليل ضروري لفهم الظروف والأسباب الكامنة وراء التصرف المجتمعي الجائر بحق الأشخاص المعوقين، فينبغي تعزيز التوعية لدى المجتمع اللبناني فيما يخص قدراتهم، وتحسين المستوى التعليمي لديهم، وترى أن هذين الأمرين المدخل الأساسي لحل هذه المشكلة.

حملة "لا للحرب" في كتاب "اتفاق الدوحة"

صدر عن المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي والمؤسسة العربية للديمقراطية كتاب توثيقي، جاء نتيجة بحث جماعي ووقائع لندوة عقدة في بيروت نهاية ٢٠٠٨، بعنوان "اتفاق الدوحة – بناء ثقافة المواثيق في لبنان من اجل مواطنية فاعلة"، قدم له الرئيس سلم الحص، وأشرف عليه أنطوان مسرّة وربيع قيس، وجاء في ٣٨٠ صفحة من القطع الكبير مزوداً بوثائق صحافية وصور، وملحق بالإنكليزية. تضمن الكتاب كافة المداخلات والمساهمات السياسية والمدنية حول الموضوع، ومنها تجربة اتحاد المقعدين اللبنانيين، من خلال حملة لا للحرب – الحملة الوطنية لتعزيز السلم الأهلي والمواطنة، وقد عرضت هذه التجربة من خلال ملخص أعدته الوحدة الإعلامية في الاتحاد، وعبر مشاركة الزميل عماد الدين رائف في الندوة المذكورة، بالإضافة إلى صور تحركات واعتصامات أيار ٢٠٠٨.

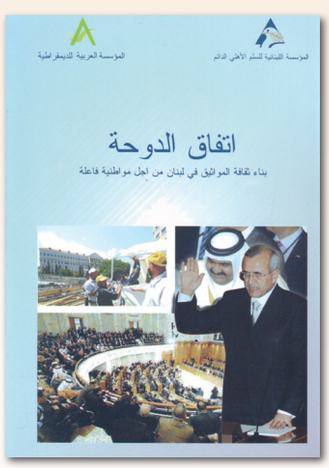

«التعليم حق للجميع»
في لقاء تشاوري مع قطاع التعليم المهني في لبنان

استكمالا لما بدأه اتحاد المقعدين اللبنانيين في فتح آفاق القطاعات التي كانت مغلقة امام الأشخاص المعوقين في لبنان، يسعى الاتحاد الى العمل مع قطاع التعليم المهني والتقني ليصير في متناول المتعلمين والاساتذة المعوقين في آن معاً.

في هذا الإطار، نظم اتحاد المقعدين اللبنانيين - مشروع الدمج الاقتصادي الاجتماعي للأشخاص المعوقين في لبنان، لقاءً تشاورياً برعاية وحضور المدير العام للتعليم المهني في لبنان أحمد دياب، بعنوان "التعليم حق للجميع"، في قاعة فندق فور بوينتس، في بيروت، عصر الخميس الواقع فيه ٢٢ نيسان ٢٠١٠. هدف اللقاء الذي حضره عدد من مدراء المعاهد المهنية والتقنية وممثلي بعض الجامعات، وأعضاء من مديرية التعليم المهني والتقني في لبنان إلى تبادل المعلومات والخبرات حول موضوع التنوع والدمج المهني للأشخاص المعوقين في لبنان، وتحديد الاستراتيجيات الملائمة للترويج لثقافة التنوع ضمن المؤسسات التربوية.

تضمن اللقاء كلمة لرئيس الاتحاد حسن مروّه، والمدير العام للتعليم المهني والتقني أحمد دياب، وعرض حول أهمية إدراج المعايير الدامجة في القطاع من منسقة المشروع ضحى يحفوفي، وعرض حالة من حسين ماجد، قبل أن ينتقل اللقاء إلى نقاش حول الصعوبات والحلول المقترحة، للخروج بآلية عمل.

الدمج المطلوب

افتتح اللقاء رئيس اتحاد المقعدين اللبنانيين حسن مروّه بكلمة ركزت على أهمية قطاع التعليم المهني والتقني، والمهنيات في ولوج الأشخاص المعوقين إلى سوق العمل، إن تحققت شروط الدمج فيها، ومنها تكييف الأبنية وتجهيزها، تكييف المناهج بما يتلاءم وحاجات المتعلمين المعوقين، بالإضافة إلى توعية الكادر التعليمي والإداري للتعامل مع هذه الحاجات، كما تناول مروّه مسار تعاون الاتحاد مع الوزارات لجعل هيكلياتها دامجة، وتطوير آليات عمل مشتركة معها، بما يؤمن الأرضية المطلوبة لإدراج معايير التنوع في القطاعات التعليمية.

ثم تحدث المدير العام للتعليم المهني والتقني أحمد دياب موضحاً أهمية التعليم في حياة الأفراد والمجتمعات، بما ضمنته التشريعات من حقوق أصلية للمواطنين، وأن حرمان الأشخاص المعوقين من التعليم المنهجي يؤدي إلى خلل في التوازن فلا بد من تأمين التجهيزات المطلوبة والعمل على نوعية التعليم. ثم انتقل دياب إلى تحديد المشكلة، فأوضح أن السؤال الرئيسي الذي يجب طرحه، هو هل المطلوب إيجاد مدارس متخصصة أم دمج الأشخاص المعوقين ضمن المؤسسات التعليمية؟ ليوضح عدداً من سلبيات وإيجابيات الطرحين، مع تبنيه لطرح الدمج لما

فيه من تأكيد على حق الأشخاص المعوقين الإنساني.

نقاش وحلول

عرفت منسقة مشروع الدمج الاقتصادي الاجتماعي للأشخاص المعوقين في لبنان ضحى يحفوفي بالاتحاد والمشروع، قبل أن توضح السبب الذي يدعو إلى اللقاء بين قطاع التعليم المهني والتقني وممثلي حركة الإعاقة لرسم أولى الخطوات نحو إدراج معايير التنوع في هذا القطاع، وتبادل الخبرات مع المعنيين، ثم عرضت لحقوق الأشخاص المعوقين في التشريعات المحلية والدولية، وللمشاكل التي تحول دون تطبيق هذه الحقوق من غياب ثقافة التنوع، غياب التجهيز الهندسي، المناهج التعليمية، والأنظمة المعتمدة، وعدم جهوزية الكادر التعليمي والإداري في هذا القطاع.

ثم عرض حسين ماجد، وهو شاب معوق، للصعوبات التي واجهها وأخوته المعوقين، وأسرته، في تامين التعليم اللازم لهم خلال بدءا من المدرسة ثم الثانوية ثم الجامعة، وتجاربهم المختلفة مع المعاهد والمؤسسات العازلة.

ثم انتقل اللقاء إلى نقاش مفتوح على أساس صعوبات وحلول مقترحة من الملتقين، وقدمت سيلفانا اللقيس، مدير عام البرامج في اتحاد المقعدين اللبنانيين مداخلة أثناء إدارتها لجلسة النقاش أوضحت فيها أهمية الخروج باتفاق أولي من اللقاء لوضعه على أجندة نقاش قادم مع المديرية.

أما أبرز المقترحات التي وصل إليها اللقاء فلخصت بالتالي:

- خطة طويلة المدى تعمل على تحويل واحدة من المهنيات إلى الدمج على أصعدة التجهيز الهندسي، المناهج، الكادر التعليمي والإداري، كنموذج للمهنية الدامجة.
- إدراج دورات تدريبية للأساتذة المهنيين، ضمن برنامج الدورات التدريبية المستمرة التي تنفذ في المعهد الفني المركزي.
- الإفادة من نظام التعليم عن بعد "E-learning"، وإدراج مقررات وتعديلات تعني قضايا الإعاقة.

عن وصول الأشخاص المعوقين إلى الخدمات الاجتماعية

صدر عن مشروع "مبادرة رصد الإعاقة في الشرق الأوسط" تقرير بعنوان "مدخل إلى وصول الأشخاص المعوقين إلى الخدمات الاجتماعية في الشرق الأوسط". والمشروع هو مبادرة إقليمية تهدف إلى مراقبة القضايا التي تستبعد مشاركة الأشخاص المعوقين في المجتمع. ينفذه كل من منظمة الإعاقة الدولية *Handicap International* والبعثة المسيحية للمكفوفين *Christian Blind Mission*. ويشارك فيه عدد من جمعيات الإعاقة في الشرق الأوسط والتي تعمل على المناصرة والمدافعة في مجال حقوق الأشخاص المعوقين. ويمثل لبنان فيه اتحاد المقعدين اللبنانيين.

إعداد: سمية بوحسن

وجه هذا التقرير بشكل واسع إلى كل الجهات المعنية والمهتمة بتعزيز وحماية حقوق الأشخاص المعوقين عبر إدماجهم وإتاحة إمكانية وصولهم إلى الخدمات الاجتماعية في الشرق الأوسط. وهو موجه بشكل خاص إلى الأشخاص المعوقين. مقدمي الخدمات. والسلطات المحلية والوطنية. أما أبرز التوصيات التي انبثقت عن هذا التقرير إلى جهات معنية أخرى.

أبرز التوصيات إلى جمعيات الإعاقة والمستفيدين من الخدمات الإجتماعية:

- على جمعيات الإعاقة أن تبني تحالفات قوية فيما بينها وبين الجهات المعنية الأخرى. وذلك ما يساعد في تطوير إمكانياتها في العمل الحقوقي. بالإضافة إلى عملها تمكين الأشخاص المعوقين.
- يجب أن تضم جمعيات الإعاقة شريحة واسعة من النساء المعوقات. وكذلك أشخاصاً من ذوي الإعاقات الذهنية. والسمعية. وتعمل على تفعيل مشاركتهم في حركة الإعاقة. كما أن على جمعيات الإعاقة أن تكون ناشطة أكثر في المناطق النائية.
- من أجل ضمان الاستمرارية على جمعيات الإعاقة أن تشجع تنمية حركة الإعاقة ذات الطابع القاعدي وتدعم بناء جيل جديد من الناشطين في مجال الإعاقة.
- على جمعيات الإعاقة أن تقوم بوضع مدونة سلوك. وتقوم بتحسين القدرات التنظيمية. وهذا ما يجعل نشاطات الجمعيات تضم المعايير الدنيا من الشفافية والمحاسبة والدمج. هذه التحسينات تساعد الجمعيات لتقوم بعملية المراقبة لصانعي القرارات.
- يجب ان تقوم جمعيات الإعاقة بتنمية قدرات أهالي الأطفال المعوقين من أجل أن يساندوا في عملية الدفاع عن حقوق أطفالهم.
- تستطيع أن تقدم جمعيات الإعاقة نموذجاً أو معلومات عن كيفية تقديم الخدمات للأشخاص المعوقين. وبالتالي عليها أن تراقب. تقيم وتكتب تقارير حول أداء مقدمي الخدمات الرسمي والخاص.
- يجب توفير الكثير من الحملات الإعلامية. المؤتمرات. المطبوعات ومعلومات عن الإعاقة التي تساعد على تغيير النظرة تجاه الإعاقة وخاصة ضمن الأشخاص المعوقين أنفسهم.
- يجب أن تطالب جمعيات الإعاقة بأن تكون مشمولة ومشاركة في عملية بناء التشريعات والقوانين والسياسات العامة. كذلك في المشاريع والنشاطات المنفذة من قبل الجمعيات الدولية أو المحلية.
- يجب ان تكون المناصرة من أجل خدمات دامجة من أولويات عمل جمعيات الإعاقة وذلك عبر الضغط الرسمي وغير الرسمي من أجل الدفع بأجندة الدمج الى الأمام.

إلى السلطات

أما توصيات التقرير إلى السلطات الرسمية في بلدان الشرق الأوسط:

- على الحكومات أن تقدم ضمانات على أنها ملتزمة بمسؤولياتها القانونية من أجل وصول الخدمات الى جميع المستفيدين. وخاصة الفئات المهمشة (كالأشخاص المعوقين). وذلك عبر حماية وتعزيز حقوق الإنسان.
- عدم إعتبار الإعاقة على أنها ضمن النموذج الطبي.
- تطبيق أو تعديل القوانين الموجودة من أجل تحسين حقوق الأشخاص المعوقين. هذا يشمل أيضاً المصطلحات السلبية التي تستخدم والتي لها علاقة بالإعاقة.
- التصديق على الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص المعوقين والبروتوكولات المرفقة بها.
- إنشاء هيئات مركزية ضمن الحكومات والوزارات المعنية وذلك من أجل التنسيق الجيد بين الجهات المعنية ومع الأخذ بالإعاقة من منظور الحكومة والتأكد من أن الإعاقة متعامل معها من قبل جميع الوزارات.
- على الحكومة أن تقوم بوضع خريطة وطنية تطال جميع القضايا التي تؤثر بحياة الأشخاص المعوقين. ما يساعد على فهم أوسع وواضح لمختلف الحاجات والمتطلبات. ويطور أنظمة خدمات تجاوب على تلك الحاجات.
- يجب أن تنشىء الحكومات آلية تمويل مستمرة (ضرائب. منح) لدعم معيشة الأشخاص المعوقين. والذين هم معرضين للتمييز في مجال فرص التعليم والعمل ويختبرون نتائج الفقر المتزايد.
- يجب أن تأخذ الحكومات المحلية الدور الريادي في تطوير أنظمة وآليات لدعم توزيع فعال للخدمات. خاصة تلك المتعلقة بالتوزيع الجغرافي والتوزيع المختلف لأنواع الإعاقة.
- يجب أن تقوم الحكومات وبمشاركة جمعيات الإعاقة والجهات المعنية الأخرى. بتطوير سياسات فاعلة لتحسين عملية الدمج وتقديم الخدمات للأشخاص المعوقين خاصة أولئك الذين يقطنون في الأماكن النائية.

مع مقدمي الخدمات

كما تقدم التقرير بجملة من التوصيات إلى مقدمي الخدمات الرسمية أو الخاصة. منها:

- يجب أن تجرى مراجعة دورية للخدمات المقدمة للتأكد من المعايير التالية: توافرها. إمكانية الوصول لها. القدرة على تحمل التكلفة. المساءلة. والجودة.
- يجب توضيح الفرق بين الانخراط. الدعم. والخدمات المتخصصة بين الجهات المعنية في الشرق الأوسط من أجل طوير خدمات دامجة وفاعلة.
- تحسين قدرة مقدمي الخدمات للقيام بمسح شامل للحاجات والمستفيدين والربط بين هذه المسوحات والمسوحات الإقليمية المتعلقة بالأشخاص المعوقين لدى السلطات.
- يجب اتباع مقاربة حقوقية والمساعدة في رفع الوعي حول حقوق المعوقين ضمن المجتمع.

جهاد شاهين في قصته التي لم تبدأ بعد

"تستحق منا الحياة الدلال، نمرر أيدينا على شعرها الأسود المتلاعبة فيه الرياح، لعينيها الضاحكتين رغم حزنهما، أمواج نهيم بها، نسبح في غرام ذبولها اللذيذ، لجسدها البارد حينا والمتأجج أحياناً عذاباً، هيام نذوب فيه، نحمله، نبحر في أعماقه، الحياة تستحق كل هذا رغم أنها قاسية، مملة، عابثة، وكذلك المرأة".. كلمات جهاد شاهين التي عنونها بـ "هروب"، واختار لها أن تلخص لمجموعته القصصية الجديدة "نهاية قصة لم تبدأ بعد..."، تفتح أمامنا مدخلاً إلى رحلة من المشاعر الجياشة المتناقضة التي سنسبح فيها مع شاهين على صفحات قصصه القصيرة الاثنتين والعشرين.

فبعد أن ينصت إلى الصمت في "لحظة"، تصدمه حقيقة أن الإنسان، ذلك الكائن الذهبي يستطيع أن يقتل في قصة "عشر ليرات" قبل أن تبدأ فكرة الحنين إلى المرأة تلج إلى نفس الفتى اليافع، ثم في "وردة الصباح" يلتقي بالمرأة التي يحمل وجهها صفاء كما أول الصباح ليفقدها في مشهد سريع. في قصة "أحلام" يجسد الألم والجرح واللحظة في حوار من طرف واحد مع أنثى تختفي في أطراف الصورة. كذلك في "الحد الفاصل"، و "إيمان"، "عودة وجه"، "جاد"، "بينما"، "و"، "قطار السنين"، "الطريق إلى..."، "صدفة"، "من وحي مناسبة ما"، "حدث لو تحقق"، "مطر الحجارة"، "اختصارات"، "العد العكسي لعلاقة لم تر النور"، "لحظة هاربة"، "الغياب الكبير"، "رقصة بأقدام مرجّفة"؛ ما هي إلا عناوين قصص شاهين التي تتأرجح فيها المرأة كل مرة وفق ترددات مشاعر متدفقه تحويها مفردات الكاتب الراقية السهلة.

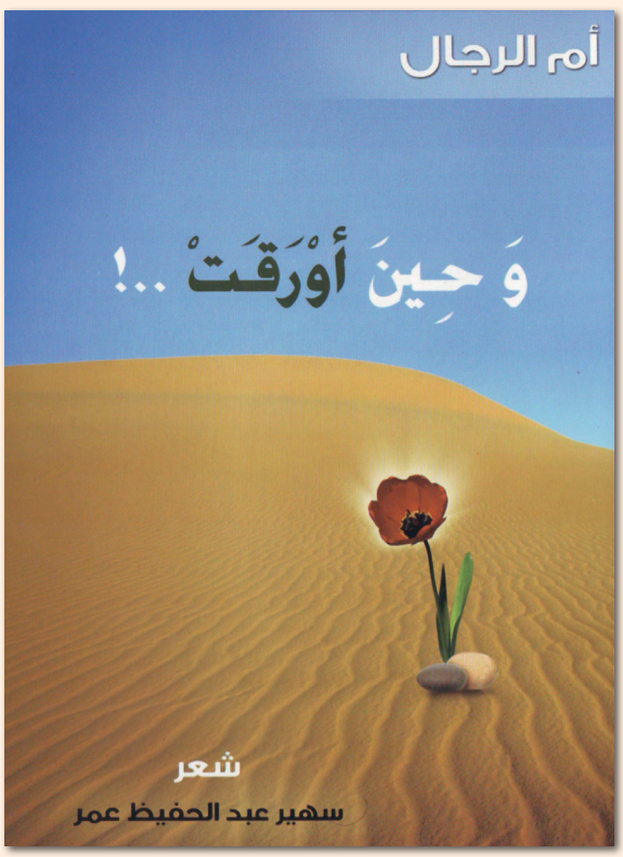

حين تورق الأرض من القصائد بشراً

تسحرك المفردات المنتقاة بعناية في مجموعة قصائد "وحين أورقت!" للزميلة سهير عبد الحفيظ عمر المعروفة بأم الرجال. "ادخل مرآتي.. أبحث عن عشب يشبهني". خمس وثلاثون قصيدة حرة تعرفنا سهير من خلالها على ثنايا التوق والحنين والحب والشوق والألم والترقب واللوعة والخوف.. لا تتركك القصيدة من دون أثر يمس فيك ما لم تكن تتوقعه. تلك المناضلة الصلبة في ميدان قضايا الإعاقة، والتي أخفت القارئ العربي عام ٢٠٠٧ بتسطير تجارب واقعية في عالم الأشخاص المعوقين وأسرهم في كتاب بعنوان "قلوب تفيض"، تنتقل مع مجموعتها الشعرية إلى مستوى أعلى من التعبير، وأكثر مساساً بالإنسان الذي يورق مع قصائدها.

وللإرادة الصلبة تلك نصيب وافر من المجموعة، ويصاحبه رمزية النهر والمطر، ففي قصيدة "لن يجرفني السيل" توقف سهير قارءها معها أمام مرآتها، ليشهد على تلك الإرادة رغم تعب الرحلة الهائل، تقول: "ما بين صعود وهبوط تتأرجح.. أتأملها في المرآة.. قد خطّ الزمن تجاعيد.. بدروب القلب.. والشيب يغطي.. بعض الحلم.. وانطفأ بريق بعيون كانت.. نبض الحب وكل الحب.. اصمت يا هذا.. إن شئت فقل.. فاض النهر ففاض الكيل.. أو فلتكتب.. لن يجرفني النهر..

«التربية الدامجة» على شاشة «صوتنا»

قدمت الجمعية اللبنانية للمناصرة الذاتية - مجموعة "صوتنا" أحد عروضها المميزة من خلال فيلم قصير بعنوان "التربية الدامجة"، ظهر فيه أعضاء المجموعة، وهم شباب لديهم إعاقات مختلفة. يختصر الفيلم الممتد زمنيا على دقيقتين ونصف، والموقع من رونالد سليم وحسام ضاهر، رؤية حركة الإعاقة في لبنان لموضوع بالغ الأهمية يرتبط بالتعليم ووجهتي نظر متعاكستين حوله.

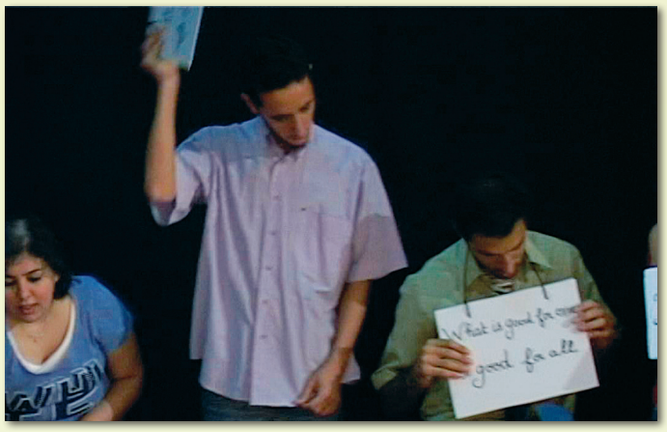

لقطة من الفيلم

"المؤسسات العازلة والبيوت والمدارس المتخصصة هي الأماكن الصحيحة لأمثالكم"، بهذه الكلمات يختصر حسين، وهو الذي يمثل دور المجتمع المتبني للنموذجين الطبي والرعوي، وجهة نظر هذا المجتمع بما يتعلق بتعليم الأشخاص المعوقين. فيما تجيبه ميا، التي تمثل دور حركة الإعاقة المتبنية للنموذج الاجتماعي: "في المؤسسات العازلة نتعلم القليل، ولا يوجد لدينا أصدقاء، أو أحلام وحياة". هكذا، على كرسيين متقابلين يجلس الشابان متواجهين ليلخصا أزمة فعلية، ولا يخلو الأمر من توجيه لهجة حسين - المجتمع القاسية بحق ميا - المدافع عن الإعاقة، وتحريكه لأصبعه في وجهها.. فيما تدافع الفتاة بثقة، ووضوح عن أبسط حقوقها.. قبل أن يستنتج المجتمع "انتم مختلفون"، لتعلق لافتة تحمل هذه العبارة على رقبة شخص ينوء بحملها.. فيما تستمر ميا: "الاختلاف أجمل معنى في الحياة". لكن هجوم المجتمع لا يتوقف: "أنتم تخافون الجميع"، تجيب ميا: "أنت لا تراناـ أنت لا تعرفنا، وهذا أكثر ما يخيف".

"لا تنمية قدرات.. لا دامج"، هكذا يعبر المجتمع، لتعلق مع كل عبارة له كهذه لا فتة أخرى على عنق أحد أفراد المجموعة، لا تمهله ميا: "مع عدم وجود تربية دامجة، لن يكون هناك تنمية قدرات أو دمج..". يتابع المجتمع: "لا يمكنكم التعلم"، تجيب ما: "النظام لا يعرف أن يعلم الجميع"، "لكن ما هو جيد للواحد جيد للجميع"، تجيب ميا: "لكل منا طريقته في التعلم".

"تحتاجون إلى وزارة لكم فقط!".. ليكون رد ميا: "نحتاج إلى نظام تعلمي واحد للجميع"، أما عندما يبادرها بـ "لا يوجد لديكم حياة".. فتقول: "التربية الدامجة هي الحياة".. يتابع المجتمع رفع شعاراته الموضبة: "أنتم غير مستقلين"، وتتابع ميا دفاعها الشرس: "لا تعليم يعني لا استقلالية".. لكن المجتمع لا يهادن: "لا يمكنكم اتخاذ القرار"، وكذلك ميا: "مع الدعم يمكننا عمل الكثير". ثم يتناول المشهد موضوع العمل وعلاقته بالتربية، "التربية هي الطريق الصحيح لإيجاد عمل".. وينتهي المجتمع مع سيموفونية الاستهزاء: "أنتم فاشلون!".. لتنهي ميا: "العزل ما يجعلنا نفشل".

تمر الكاميرا على أعضاء المجموعة الذين تدلت من أعناقهم لافتات وضعها المجتمع، وهي تحمل كلماته التي مرت أثناء نقاشه الحاد مع ميا... تردد ميا: "اللافتات لن تحبطنا.. علينا أن نرمي اللافتات.. لأننا نملك الحل.. نحن المختصون".. يرمي أعضاء المجموعة اللافتات واحد بعد الآخر، لتنتصر ميا مبتسمة مع عبارة "نحن المختصون"، أي لا شيء يعنينا من دوننا!

صوتنا والفيلم

كان فريق صوتنا قد قام بتصوير فيلم في قاعة رسالات في الغبيري، وقامت الجمعية بعرضه ضمن فعاليات المؤتمر الدولي للدمج التربوي في سلمنكا - اسبانيا، أمام مشاركين من كافة أنحاء العالم. العرض الناجح للفيلم دفع المشاركين في المؤتمر إلى طلب نسخات لهم عنه لعرضه في بلادهم، وكذلك طلب المراسل الخاص للأمم المتحدة الإذن لعرضه في المدارس في حول العالم.

«عقل جميل» حكاية «جون ناش» الاقتصادي العبقري

"عقل جميل"، فيلم أمريكي يروي حياة جون فوربس ناش، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، أخرجه رون هوارد وكتبه أكيفا غولدسمان، وهو مستوحى من كتاب سيلفيا نصار المرشح لجائزة بوليتزر عام ١٩٩٨، والذي يحمل الاسم نفسه. فيلم يحملنا معه في رحلة استكشاف العقل البشري بين التوهمات التي لا يراها غير "ناش"، الذي يفضل الأرقام على البشر، وبين الواقع المحيط به.

يبدأ جون ناش (راسل كرو)، الذي كان قد حاز مؤخراً على جائزة "كارنيجي" في الرياضيات، رحلة صداقة غير مريحة في سكنه الجامعي، في جامعة برنستون، مع زميله في الغرفة تشارلز هيرمان (بول بيتاني)، فقد وعد "ناش" بغرفة مستقلة، قبل أن يفاجأ بطالب آداب يحتل جزءاً من الغرفة، لكنه ما يلبث أن يتحول إلى أفضل صديق له، بل ربما الوحيد، بين مجموعة من متخرجي قسم الرياضيات، الذين نراهم من خلال عيون "ناش" غير ودودين. يحول "ناش" مكتبه الدراسي في غرفته نحو الشباك، لتبدأ رحلة الرموز والأرقام أمام عيون المشاهدين، ويتغيب عن دروسه، إلى أن ينذره المدير أن عليه الانتهاء من أطروحته، حاثاً إياه على إيجاد أفكار جديدة، ولعل امرأة في حانة قرب الجامعة ألهمت "ناش" إلى فكرة ثورية في الاقتصاد الرياضي، فبعد أن اعتبرت أنه يتحرش بها تصفعه على وجهه، فتضيء له فكرة رائدة في مفهوم دينامية التحكم الاقتصادي. سرعان ما ينقلنا الفيلم إلى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، حيث تم تعيين "ناش" في منصب مرموق، فبينما كان يدرس صف "التفاضل والتكامل"، يترك مسألة رياضية مشوقة على اللوح متحدياً بها تلاميذه أن يقوموا بحلها، إلى أن تظهر تلميذته اليشيا لارد (جينيفر كونلي) في مكتبه لمناقشة المسألة، فيقع الاثنان في حب بعضهما البعض. في زيارة لجامعة برنستون، يصادف "ناش" زميل غرفته السابق تشارلز ويقابل ابنة شقيقه مارسي، ثم يُدعى إلى قسم سري في مبنى الدفاع في البنتاغون ليقوم بحل شفرة معقدة في اتصالات العدو اللاسلكية. يستطيع "ناش" أن يقوم بحل الشفرة عقلياً، ما أثار دهشة العاملين في فكها. هنا، يلتقي ويليام بارتشر الغامض، الذي ينتمي إلى وزارة دفاع الولايات المتحدة، يعطي بارتشر ناش مهمة جديدة للبحث عن نماذج في

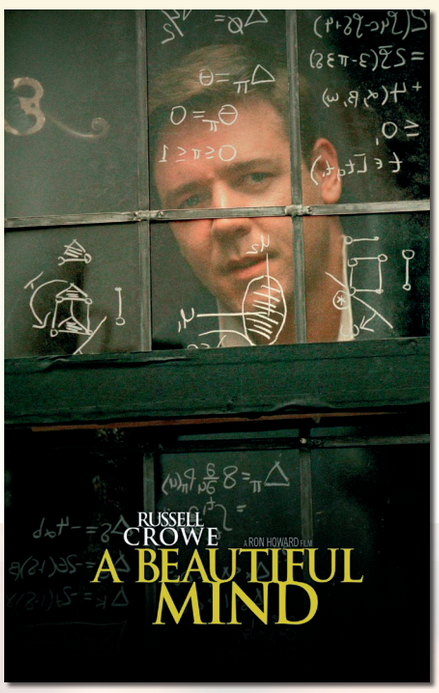

المجلات والصحف، ظاهرياً لمنع وجود مؤامرة سوفياتية، على أن يكتب تقريراً بما يعثر عليه، ويتركه في صندوق بريد محدد. بعد مطاردة عملاء روس لـ "ناش"، يتطور لديه "البارنويا" أكثر، ويبدأ في التصرف بشكل متقلب.

العودة إلى التعليم

تلاحظ إليشيا سلوك زوجها المتقلب، فتبلغ المستشفى النفسي. وبينما نرى ناش يلقى محاضرة كضيف في جامعة هارفرد، يدرك أنه مُراقب من مجموعة معادية، وعلى الرغم من أنه يحاول الفرار، يتم تخديره بالقوة ويُرسل إلى مستشفى الطب النفسي. يبدو أن اعتقال ناش يؤكد اعتقاده أن السوفيات يحاولون انتزاع المعلومات منه، حيث يرى المسؤولين في المستشفى النفسي كخاطفين روس. تحاول إليشيا بيأس مساعدة زوجها، وتفتح صندوق البريد لتسترجع الوثائق، عندما تتم مواجهة "ناش" بتلك الأدلة، يعترف في النهاية بأنه كان يهلوس. فعميل وزارة الدفاع ويليام بارتشر والمهمة السرية في فك شفرات رسائل السوفيات مجرد وهم، والأكثر إثارة للدهشة أن تشارلز صديق "ناش" وابنة شقيقه مارسي أيضاً من نسج خيال "ناش". بعد سلسلة من جلسات العلاج بصدمة الأنسولين، يتم إطلاق سراحه بشرط موافقته على تناول أدوية علاج نفسي، لكن للدواء آثار جانبية سلبية تؤثر على العلاقة الجنسية والعاطفية مع زوجته، والأمر الأكثر سوءاً على قدرته العقلية، فيتوقف "ناش" سرياً بسبب الإحباط عن تناول أدويته و يخبئها، مما أدي إلي انتكاسة في حالته النفسية... ثم من جديد مع دورة علاج بعد أن كاد يطيح بزواجه.

يقرر "ناش" و "إليشيا" أن يتعايشا مع واقعهما، يحاول "ناش" جاهداً أن يتخلص من الأشخاص غير المرئيين للآخرين، ويخبرهم أنه لا يستطيع التحدث إليهم، بعد أن يشكر تشارلز لكونه صديقه المقرب كل تلك السنين، ويودع مارسي بعينين دامعتين. ثم يتعلم فعلاً كيف يتجاهلهما. يتقدم "ناش" في العمر ويتقرب من صديقه القديم ومنافسة الفكري مارتن هانسن، الذي بات يرأس قسم الرياضيات في جامعة برينستون، والذي يمنحه الموافقة على العمل خارج المكتبة وحضور الصفوف، على الرغم الهلوسة التي لا تبارحه، وأدويته المستحدثة، فقد بات يتجاهل نوباته، ثم تعرف إلى طلاب الجامعة، وبات يتفقدهم بطريقة مرحة، إذ انه يتأكد إن كانوا حقيقيين أم لا. يفوز "ناش" في النهاية بميزة التدريس مرة أخرى، يتم تشريفه من زملائه الأساتذة لإنجازاته في الرياضيات، ويمضي في فوزه بـ "جائزة نوبل" في الاقتصاد. في المشهد الأخير يهم "ناش" و"إليشيا" بمغادرة قاعة "نوبل" في استوكهولم عندما يري "ناش" تشارلز، مارسي وبارتشر يقفون وينظرون إليه بتعبيرات مبهمة على وجوههم، تسأل إليشيا زوجها "ماذا حدث؟"، فيجيب: "لا شيء، لا شيء على الإطلاق".

MaximumWall.com
NOW PLAYING AT THEATERS EVERYWHERE

قلعة طرابلس.. أكبر قلاع لبنان الحربية وأقدمها

لنا موعد مع مدينة طرابلس، إحدى أجمل مدن شرقي المتوسط، يتوقف الباص بنا في ساحة التل ليرتاح من مسيرة ثمانين كليومتراً قطعها من بيروت، لتفتح المدينة لنا أبوابها.. نقطعها على اقدامنا، لا تبدو الرحلة متعبة إن تخللتها وقفات لتذوق حلوياتها الصباحية، عطور أسواقها الجميلة.

نتجه إلى السوق القديم، نتلمس طريقنا في زحمة الباعة والمشترين. يترك سوق العطارين الأثري عبيره الساحر على زائريه. فننطلق سيراً نحو "الباب الأحمر"، الذي كان باب حارة "المهاترة" فيما مضى، ومع صعودنا ترافقنا كتابات "المدرسة العجمية" المحفورة على واجهة صرح علمي يعود إلى عصر المماليك. ولا ننطلق في "زقاق الأسرار"، أحد أضيق أزقة المدينة.. بل نحو القلعة القديمة، "قلعة طرابلس الشرق"، أكبر وأقدم قلعة حربية أثرية في لبنان.

في القلعة.. سجل التاريخ

رغم أن هذه القلعة كانت تعرف باسم قلعة "سان جيل" نسبة إلى "ريمون دي سان جيل"، القائد التولوزي، الذي بنى عليها حصنا عام ١١٠٣، إلا أن مؤسسها هو القائد العربي سفيان الأزدي، ويعود تاريخ تشييدها إلى عام ٦٣٦. أما حصن "سان جيل" فقد بني فوق مسجد بناه الفاطميون في القرن الحادي عشر، ثم ما لبث المماليك أن حولوه إلى قلعة ذات أبراج عام ١٣٠٧، إلى أن أضاف السلطان العثماني سليمان القانوني إليها البرج الشمالي عام ١٥٢١، محولاً باب القلعة إليه. يعتقد المؤرخون أن القلعة تعتبر جزءاً من سلسلة حصون كانت تحيط قديماً بالقبة والبلدة والميناء.

ندخل القلعة من بابها الخشبي الكبير، الذي يطل على ممر ثم على مجموعة من الأروقة والغرف، ونقطع الساحة نحو نواويس قديمة، حيث ينكشف جزء من أبراج القلعة لنميز ثلاث مجموعات من الأحجار تبين مراحل بنائها، وترتسم على الضخمة منها نقوش صليبية. للقلعةُ شكل مستطيل تتعدد أضلاعه، يبلغ طولها من مدخلها الشّمالي

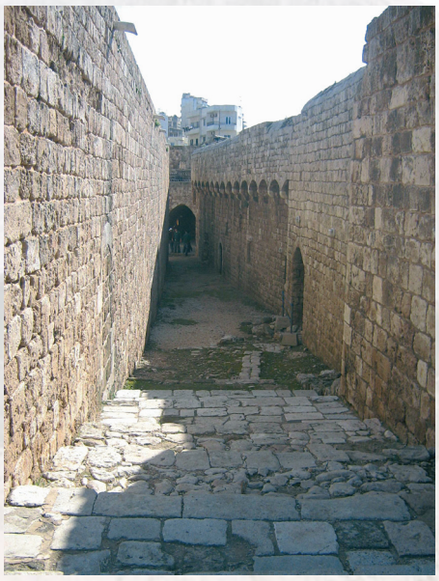

إلى أقصى طرفها الجنوبي حوالي مئة وستة وثلاثين متراً وبعرض متوسطي يصل إلى سبعين متراً. وتتميز بتحصينات خارجية، كخندق محفور بالصخر من ناحية الغرب، وسلسلة من الأبراج. تتألّف سلسلة الأبراج والحجب من خمسة وعشرين برجاً وحاجباً، ما عدا بابها الكبير في البرج الأوّل، بابان صغيران يكادان يكونان خفيّين: الواحد في أسفل البرج الثاني عشر والآخر في قاعدة البرج الثاني والعشرين. ويُقال إنّ هناك مجموعة سراديب سرّية وأقبية محصنة تقود المرء من داخل القلعة إلى خارجها.

أما استخدامات قاعات وفسحات القلعة فتمثلت بحمّام قديم، وثلاثة مساجد، وسجن، وإسطبل للخيول، وقاعات للقادة وكبار المسؤولين، وقاعات ضخمة للجُند والذخيرة والمدفعية، وآبار وخزّانات للمياه، وأحواض للشرب، ومقابر، وباحات واسعة للتدريبات العسكرية والاستعراض، وأكثر من مئة حجرة مختلفة الاتساع، ونحو عشرة أبواب في أسفل أسوارها، بعضها يؤدّي إلى النهر، وبعضها يؤدّي إلى الأسواق الداخلية، وترتفع أسوارها بين خمسة عشر وعشرين متراً فيها نوافذ للمدفعية. ومن على متْن سورها، الذي يتسع عرضه إلى مترين، نقف لنفسح أعيننا في رحاب مدينة طرابلس الفيحاء، ونرى الميناء، ومن بعيد تظهر في صفو النهار الجزر فوق صفحة البحر.

إعترافات طفل

إلى كل الأمهات المتأثرات نفسياً.. إلى أمهات الشهداء الأحياء منهم والأموات، الذين اغتالهم الإجرام السياسي..

... منذ زمن بعيد، وقفت فوقَ جثمانك شامخاً أضحك في سرّي: "انظروا إليّ إني أرثي أمي وأنا فرح"، والكلُ حينها متجهم في السواد والحزن. وزاد من لوعتهم الصادقة، طفلٌ ينظرُ الى ورقة صغيرة، بيد ترتجف، خطها بقلم تلوين أزرق، بدل لغة الدموع حينها، ... فيزيد من حزنهم حزناً ودمعاً ولوعةً على طفل تركته أمُه، وعلى شفقة لازمتهُ طويلا فبكاها صمتا. واليوم استرجعُ الماضي والحاضر أقلّبُ الأحرف الزرقاء لكي أعيدَ الاعتبارَ لنفسي عن خطيئتي تجاهَك، وأكفر عن ذنب ما نسيته،... وأخطُ المستقبل بنفحاتك.

أمي سمعت وقرأت ما قيلَ وما كتبَ عن الأم في عيدها، عن الربيع... عن البراعم والزهر، عن حرفين كوّنا كلمة، فأصحبتْ عبارة، عن ذراعين كالسماء والارض. أما الآن، فسوف أسرد ما دفنته في قلبيْ لسنوات.

ببساطة... لم أذكرك وأنت تهزي لي السرير ولا حين تجتاحُني الحرارة، ولا حتى غمرتك لي.. فكيف أتكلم عن أشياء لا اذكرُها، فكلامي... لك حفنة من دموع وقطرات من مشاعر. سأقول لك، لماذا أكرهُك، ولماذا أحبُك، لنْ أجمّلَ الكلام وأنمّقه سأدعُه يخرج كما استنفرت دموعي وغادرت مضجعَها من دون إذن مني، حين علمتُ ماذا خسرت بعد حين. كرهي لك حب، وحبي كل كره، ولكن كرهي ليس لك، إنما لنفسي لأني لم أتلقف حجم خسارتي منذ البداية. كرهتك نعم كرهتك حين غادرْت إلى المستشفى، وحين نظرتك أمامي ساجية بدون حراك، لا تنفعلين مع النحيب والبكاء وكلمات.."يا ولدي".

كرهتك حين رأيْت أبي يبكيك أمامَ الناس، لأول مرة أرى قلبه يبكي وحين تنهدَ وقال: "مشْ حرقتلي قلبي غير هل الزغير بس".. كرهتك حين علمت أني لن أستطيع أن أراك بعد، وأن تجهزي لي عروس "الطحينة وسكر".. كرهتك حين تركت الجميع يشفق علي وأسمع صدى الكلمات يعود ويخدش أذني من جديد.. "حرام عطو كلّ ليلعب، ... ما أمو ماتت". كرهتُك عندما في كلِّ مرة أحس، أن احترامي لبعض الأشخاص أصبحَ يفسر خضوعاً.. كرهتُك حيث كنت أحلم انك أنت من سيزلغط لي "مبروك يا عريس"، وها أنتِ رحلت، رحلت.. فمن سيقفُ بجانبي؟.

وأحبُكِ عندما كنت لا تعبّرين عن عاطفتك لي، وحين تقاصصيني عندما اخطئ، أحبُك حين يضربني أبي فأركض للاحتماء بكِ، فتصديني مرددة "بتستاهل".. أحبُك حين كنت تمسكين المنديل بين شفاهك كي لا تنطقين بما يخدش الآخرين.. أحبُكِ حين سألتكِ عن دين فلان فجاوبتي بغضب: "وما همُكَ بدينه، إنه رفيقك، تلعب معه تأكل معه وستعيش معه، ما هم اسمه أو دينه، هل تقدّر على العيش وحيداً؟".

أحبُكِ حين كنتِ تغادرينَ إلى المستشفى ونوزع الأدوار بيننا لإنجاز الاعمال المنزلية.. أحبُكِ حين عَلمتُ أني فقدتك، أحبُكِ كلما جلست وحيداً مع نفسي ونظرتُ لأرى كيف أصبحتُ صديقَ نفسي ورفيقَ الجميع. أحبُكِ أكثر عندما أسمع مارسيل خليفة يغني "أحنّ إلى خبز أمي".. لأعلم أن أمي أنا هي أمي أنا.. أحبُكِ أكثر وأكثر حينما سيردد الناس بعد حين بدل زلغوطتك.. "مبروك يا عريس" بـ " نيّال الخلّف ما مات"... أمي أمي أمي... سامحيني.

حسام الدنف

من رسومات أطفال فرع برالياس في الاخاد

أصدقاء حقيقيون

قوة ربي ساعدتني على النهوض من ظلمة الحياة، وللابتسام لها من جديد. بعد عذاب طويل مشربة بطعم مرّ كمرارة الحياة وطريقها. بعدها فتحت ستاراً لرؤية النور، نور الحياة، نور الربّ. كان نوراً مشعاً فتح لي المجال الفسيح المليء بالأصدقاء. كانوا أصدقاء حقيقيين، من نوع مختلف عن باقي الناس. كانوا لطفاء صادقين... لم يعرفوا للغيرة معنى وللحسد مضموناً، بل كانوا يعرفون ويقدرون نعمة ربهم. كانوا مشبعين بالإلفة والنخوة والمحبة. كانوا أصدقاء حقيقيين.

ربا عزّام

الأول: ساعدو المكفوفين!! الثاني: روكسي، خذني إلى العمل (رسم: شوشان أرتينيان)

قبل النهايات

لنفسي.. ربما هي قصيدة، وربما؟
مهلاً... إن الطريق طويل.
مهلاً.. قبل أن يصبح النفس قصيراً.
مهلاً.. ليكون الفكر عميقاً.
مهلاً.. من صنع وقتاً للرحيل؟
مهلاً.. إن العمر بطيء، سريع، بديع!
مهلاً.. كلنا في العمر صنّاع طريق.
إنها نظرة إلى الجمال قبل أي بحث.
وشجون.
إنها محطة إلى أسفار الخيال، بدون صراخ.
إلينا، إلى الحياة، قبل أي... نهايات.

ذو الفقار عبد الله

ترحب "واو" بمشاركات قرائها الأعزاء في جميع أبوابها. يرجى إرسال المشاركات مطبوعة أو مكتوبة بخط واضح إلى أحد مراكز اتحاد المقعدين اللبنانيين، أو إلى عنوان البريد الإلكتروني
waw@lphu.com

مفهوم "القدرة" وعلاقته بالتغيير

انطلاقاً من المسار الذي تترجم وفقه المناصرة الذاتية، تبرز أهمية "القدرة" بالنسبة للأشخاص المعوقين في بعدها الاجتماعي. فلا ينحصر العمل على بلورتها في إطار محدود لا يتعدى تعريفها وتحديد ركائزها، بل يتمثل في رؤية ثلاثية لأبعادها؛ إذ تتحول "القدرة" في مجموع عواملها الشخصية والجماعية في إرادة، مسؤولية، وتغيير.

إن تعميم ثقافة "القدرة" وتبنيها كآلية عمل من قبلنا كمناصرين ذاتيين يشكل أولوية لإبراز دورنا في المجتمع على أسس حقوقية واضحة ومحددة من خلال الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص المعوقين وكرامتهم.

أمام هذه المسؤولية تجاه أنفسنا، وتجاه المجتمع، يبرز في المقابل عدد من التساؤلات حول مسؤولية المجتمع في هذا الإطار.. فما هو واقع الأحكام المسبقة في تهميش "القدرة"؟ كيف يتفاعل المجتمع مع التنوع، وهل من دور لثقافة القدرة في بنية هذا التفاعل؟ هل نوايا التغيير ستترجم فعلياً؟ متى؟ كيف؟ وهل ستكون "القدرة" نتيجة هذا التغيير؟ أم مؤسساً له؟

محمد الحارس

سهولة الوصول

تضطرنا الظروف أحياناً أن نقصد إدارة رسمية ما لإجراء معاملة ما..
هناك، تتشابك الأمور حدّ الضياع.
قد لا تجد من يرشدك إلى مقصدك.. ولا دليل حسي يشير الى أنك تسير في الطريق الصحيح لإنجاز الأوراق المطلوبة.
يكون سلاحك هو السؤال، هنا وهناك...ولا تحمل الإجابات يقيناً لصحتها.
وعدا عن أن المرء يضيّع وقته في الأمور الثانوية، ففي الزحام تضيع "طاسة" أخرى.. فلا صف ينظم أصحاب المعاملات، ولا تراتبية تحكم إنجاز معاملاتهم لدى الموظف.. ويزيد طين الفوضى بلّة، عندما يقفز أحدهم فوق الجميع، لمجرد أن الموظف يناديه "تفضل أستاذ، شرّف هون"..تصبح الأولوية له طبعا، وسلاحه "كارت الواسطة".
لكن أين المعوقين من هذا كله؟
المبصر بالكاد يدرك طريقه في هذه المعمعة، والذي يسير على قدميه قد يجد صعوبة في التنقل بين الطوابق والمكاتب للحصول على توقيع من هنا أو إحضار طابع من هناك. أما من ليس لديه أي مشكلة في السمع فسيجد عقبات كثيرة تحول دون سماعه لصوت موظف هنا أو هناك..
وبالتالي لن يكون حال الشخص المعوق بأفضل من ذلك..
تتوالى الأيام، وتعاقب الحكومات، وتبقى الإدارات الرسمية على حالها، دون أي محاولة لإصلاح أو تعديل يسمح للأشخاص المعوقين بالاعتماد على أنفسهم في إجراء معاملاتهم دون الاعتماد على غيرهم..
لا منحدرات تسهل وصولهم، ولا لافتات إرشادية، ولا ممرات مجهزة ولا مصاعد نهائياً فهي بمعظمها مخصصة للوزير والمدراء.. ناهيك عن عدم تعاون الكثير من الموظفين مع المعوقين.
بعد إقرار قانون حقوق المعوقين ٢٢٠/ ٢٠٠٠ تأمل الأشخاص المعوقون خيراً بأن تتأمن لهم الكثير من الأمور، ولعل في طليعتها تكريس استقلاليتهم، ومن أبسط مظاهرها سهولة وصولهم إلى مقاصدهم دون الحاجة الى معين.
مؤخراً صدر مرسوم تطبيقي حمل الرقم ٢٢١٤ وقضى بتسهيل مشاركة الأشخاص المعوقين في الانتخابات النيابية ومن بعدها الانتخابات البلدية والاختيارية، وقد كان خطوة أولى على درب طويل، يحتاج منا الى المزيد من الجهود لجعل القانون يدخل حيز التنفيذ في أسرع وقت ممكن بعدما مرت سنوات عشر على إقراره..

عبير جابر